جامعة احمد دراية ادرار

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية و اقتصاد دولي

العنوان:

التعاون الاقتصادي العربي ومستقبل التنمية في الدول العربية

إعداد الطلبة:

-بانوري بشير

-جعوان جلول

-عباسي عبد القادر

تحت إشراف الأستاذ:

-هلالي احمد

لجنة المناقشة:

▪ **طروابية نذير**	**أستاذ مساعد – ب –**	**جامعة ادرار**	**رئيساً**
▪ **هلالي أحمد**	**أستاذ مساعد – أ –**	**جامعة ادرار**	**مقرراً**
▪ **بكادي مسعود**	**أستاذ مساعد – ب –**	**جامعة ادرار**	**ممتحناً**

2015 -2014

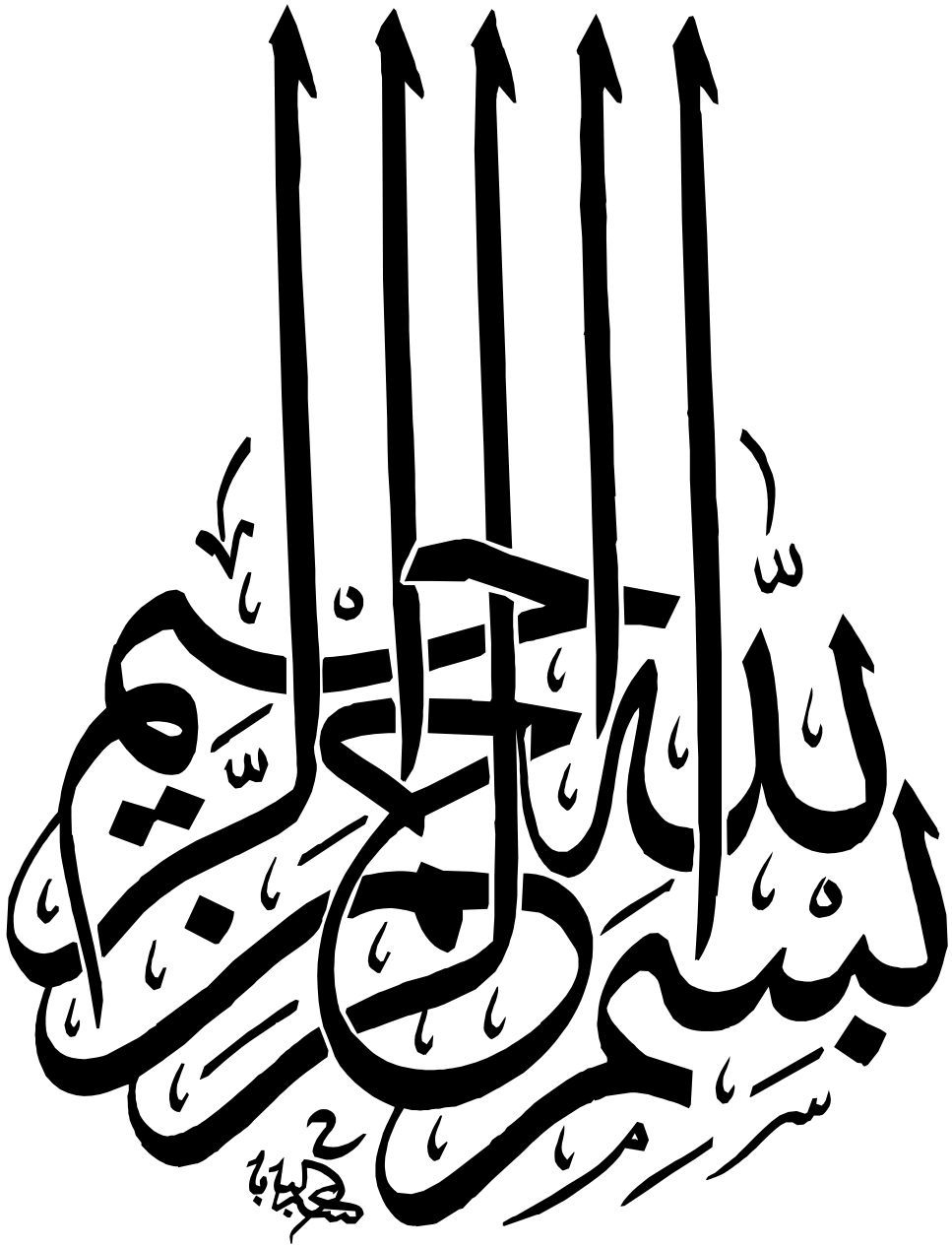
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أبائنا وأمهاتنا الذين كانا سندا لنا في انجاز هذا العمل بكثرة الدعاء ولم يبخلا علينا بشيء.

إلى كل إخوتنا.

إلى كل زملائنا في جامعة ادرار، خاصة في كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير كما لا ننسى زملائنا في العمل.

إلى كل الأصدقاء الذين ساعدونا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل دون استثناء.

- عباسي عبد القادر
- جعوان جلول
- بانوري بشير

التشكـــــــــر

بداية نحمد الله و نشكره سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل ألمتواضع. ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به غيرنا ويجعله عملا صالحا ومتقبلا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام، و بصفة خاصة الأستاذ المشرف هلالي احمد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي أنارت إلينا الطريق، والأستاذة لمطوش لطيفة كما نتوجه بشكرنا إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

- عباسي عبد القادر
- جعوان جلول
- بانوري بشير

الفهرس

الـــــبيان	الصفحة
الـبسملة	
الإهداء و التشكر	
فهرس المحتويات	
ملخص البحث	
الـمقدمة	أ - هـ
الفصل الأول: الإطار النظري العام للتعاون الاقتصادي	06
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية التعاون الاقتصادي	08
المطلب الأول: تعاريف مختلفة للتعاون الاقتصادي	08
الفرع الأول: تعريف التعاون الاقتصادي	08
الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي	08
الفرع الثالث: المفارقة بين التعريفين	09
المطلب الثاني: أهداف وأهمية التعاون الاقتصادي	09
الفرع الأول: أهداف التعاون الاقتصادي	09
الفرع الثاني: أهمية التعاون الاقتصادي	10
المطلب الثالث: أشكال التعاون الاقتصادي	11
الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي	11
الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة	11
الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي	12
الفرع الرابع: السوق المشتركة	12
الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي	12
الفرع السادس: الاندماج الاقتصادي التام	12
المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي العربي	12
المطلب الأول: مقومات التعاون الاقتصادي العربي	13
المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي	14
المطلب الثالث: معوقات التعاون الاقتصادي العربي	15
المبحث الثالث: بعض نماذج التعاون الاقتصادي العربي	17

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي	17
الفرع الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي	17
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجلس	18
الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي بين دول المجلس	18
الفرع الرابع: التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون	19
المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرىGAFTA	20
الفرع الأول: نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	20
الفرع الثاني: الالتزامات المتعلقة بالعضوية	20
الفرع الثالث: عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	21
المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي	21
الفرع الأول: مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي	22
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	22
الفرع الثالث: صعوبات و تحديات التكامل الاقتصادي المغاربي	23
خلاصة	23
الفصل الثاني: واقع التنمية في الوطن العربي	25
تمهيد	26
المبحث الأول: ماهية التنمية	27
المطلب الأول: تعريف التنمية	28
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية	28
الفرع الثاني: الفرق بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي	28
المطلب الثاني: أبعاد التنمية	29
المطلب الثالث: أهم نظريات التنمية	29
الفرع الأول: نظرية التنمية المتوازنة	30
الفرع الثاني: نظرية التنمية غير المتوازنة	31
الفرع الثالث: نظرية مراحل النمو	31
الفرع الرابع: نظرية الحاجات الأساسية	31
	32
	33

المبحث الثاني: منهجية قياس التنمية	**34**
المطلب الأول: عناصر التنمية	**34**
الفرع الأول: الشمولية	**34**
الفرع الثاني: نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	**34**
الفرع الثالث: توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة	**34**
الفرع الرابع: ضرورة تحسين السلع و الخدمات المقدمة للأفراد	**35**
المطلب الثاني: طرق قياس التنمية	**35**
الفرع الأول: المقاييس الاقتصادية التقليدية	**35**
الفرع الثاني: المقاييس الحديثة للتنمية	**35** **37**
المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير المقاييس	**38**
الفرع الأول: البنك الدولي	**38**
الفرع الثاني: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة	**39**
الفرع الثالث: منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي	**39**
المبحث الثالث: وضعية التنمية في الوطن العربي	**40**
المطلب الأول: عوامل التنمية في الوطن العربي	**40**
الفرع الأول: العوامل الاقتصادية	**40**
الفرع الثاني: العوامل السياسية	**41**
الفرع الثالث: العوامل الثقافية	**41**
الفرع الرابع: العوامل الاجتماعية	**41**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية في الوطن العربي	**43**
الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي	**43**
الفرع الثاني: مؤشرات الوفاء بالحاجات الأساسية	**43**
المطلب الثالث: معوقات التنمية في الوطن العربي	**46**
الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية	**46**
الفرع الثاني: معوقات سياسية و نظامية	**47**
الفرع الثالث: معوقات اجتماعية	**47**
الفرع الرابع: معوقات ثقافية	**48**
خلاصة	**49**

الفصل الثالث: مستقبل التنمية العربية في ظل التعاون الاقتصادي العربي	**50**
تمهيد	**51**
المبحث الأول: متطلبات تفعيل التنمية في الوطن العربي	**52**
المطلب الأول: القيام بإصلاحات لتدعيم أواصر التعاون على مستوى الوطن العربي	**52**
المطلب الثاني: تقوية المركز التنافسي للدول العربية في ظل النظام التجاري الدولي	**53**
المطلب الثالث: تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية و الدخول في مشروعات مشتركة	**54**
الفرع الأول: تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية	**54**
الفرع الثاني: الدخول في مشروعات مشتركة	**54**
المبحث الثاني: سبل تفعيل التنمية في الوطن العربي	**55**
المطلب الأول: التعاون الإقليمي	**55**
المطلب الثاني: الاستقلالية الاقتصادية	**56**
المطلب الثالث: تحقيق التقدم الثقافي	**56**
المبحث الثالث: مستقبل التنمية في الوطن العربي وتحدياتها	**57**
المطلب الأول: نتائج التنمية في الوطن العربي	**57**
الفرع الأول: نسبة البطالة	**57**
الفرع الثاني: مستوى خط الفقر	**58**
الفرع الثالث: الدين العام الخارجي	**58**
الفرع الرابع: الإنفاق العسكري و الأمني في الوطن العربي	**59**
الفرع الخامس: نسبة الأمية في الوطن العربي	**59**
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية	**60**
الفرع الأول: إنعاش النمو والحفاظ عليه	**60**
الفرع الثاني: خلق فرص الشغل	**63**
الفرع الثالث: الاندماج في الاقتصاد العالمي	**65**
المطلب الثالث: التحديات الداخلية و الدولية	**66**
الفرع الأول: التحديات الداخلية	**66**
الفرع الثاني: التحديات الإقليمية و الدولية	**66**
خلاصـــة	**67**
الـــخاتمة	**68**

قائمة المراجع

الملخص:

أن الحديث عن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية مهما تعددت مجالاته و اختلفت طبيعة يهدف أساسا إلى تحرير التجارة الخارجية و الدفع بعجلة النمو و تسهيل المبادلات الاقتصادية، وهو ضرورة تمليها علينا المتغيرات العالمية ويعتبر التعاون الاقتصادي من أهمّ القضايا التي تواجه العمل العربي كخطوة لمواجهة التّحدّيات الدّوليّة من تغيّرات في النّظام العالمي، الهيمنة الأمريكيّة السّياسيّة والاقتصاديّة على العالم, التكتل الأوروبي ، والمشاريع الهادفة إلى إحكام طوق التبعية على اقتصاد الدول النامية ومنها اقتصاديات الدول العربية من هنا كان لزاماً عليها التوجه نحو تحقيق التعاون الاقتصادي وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية العربية المطلوبة التي تستلزم معالجة الثغرات وعدم التناسق الاقتصادي والتنموي بين الدول العربية .

كمان التنمية الاقتصادية في الوطن العربي لن تكون إلا بعد تطوير الإطار المؤسسي الملائم،والتركيز على نوعية النمو و ليس فقط على معدلاته و السعي الفاعل في تنويع مصادر الدخل الوطني، وكذلك الاهتمام بالقضايا البيئية ، وتطوير القاعدة التكنولوجية و العلمية وأيضا الاهتمام بالثروة البشرية بمختلف جوانبها.

Summary:

The speech about economic cooperation between the Arab countries ,how many fields and varied nature is mainly aimed at liberalization of foreign trade and push forward into the growth and facilitate economic exchanges, the necessity of dictation global variables is considered the economic cooperation of the most important issues facing the Arab action as a step to meet the international challenges of changes of the global system, the U.S.A world political and economic hegemony, the globalization, the Euro Mediterranean partnership, and projects aimed at tightening dependence on the economy of developing countries collar, including the economies of Arab countries which had been about achieving economic cooperation and the provision of objective conditions to achieve the desired Arab development that require treatment gaps and lack of consistency and economic development among the Arab countries.

Violin economic development in the Arab world will not be after the development of the institutional appropriate framework, and focus on the quality of growth and not only on the pace and actor seeking to diversify sources of national income, as well as interest in environmental issues, and the development of technological base on the scientific and also the attention of the human wealth in all its aspects.

المقدمة

إن التطورات التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت ثورة جعلت من العالم شبه قرية صغيرة، مما نتج عنه تغيرات اقتصادية على العالم برمته، ومن أهم هاته التغيرات الاتجاه نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية كخطوة لإثبات الوجود و كتيارات مناهضة للعولمة، حيث أضحى التعاون الاقتصادي فيما بين الدول وسيلة لحماية مصالحها، سواء كانت هذه الدول كبرى أم صغرى, وبما أن الدول العربية ليست بمعزل عن هذه المتغيرات التي تحدث في العالم كان لزاماً عليها التوجه نحو تحقيق التعاون الاقتصادي العربي و توفير الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية العربية المطلوبة التي تستلزم معالجة ثغرات التكامل و التعاون الاقتصادي وتعميق جذوره خاصة و أ ن العالم مر بعدة أزمات حادة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي و باعتباره أمر ضروري و أساسي لعملية التنمية ، بعيدا عن التكتلات الاقتصادية الدولية التي لا مستقبل فيها للدول الصغيرة و الفقيرة فالشيء الوحيد الذي يجمعها هو المصلحة لا غير، فخيار الوحدة العربية هو خيار مجتمعي و ناتج عن قناعة إذا أرادت الدول العربية إنجاح خططها التنموية و الاستفادة من أخطاء الماضي و لن يكون ذلك إلا باتخاذ مبادرات جادة.

إشكالية الموضوع:

يحتوي الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة عن طريق الحفاظ على ثرواتها وتقوية مركزها التنافسي، وكذلك من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية و تقليص الفوارق المتواجدة فيما بينها، من خلال هذا الطرح وفي إطار الهدف العام للدراسة ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي :

ما هي أشكال التعاون الاقتصادي العربي وانعكاساتها على مستقبل التنمية في الدول العربية؟

تحت هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التعاون الاقتصادي، و ما هي الجهود التي بذلتها الدول العربية من اجل تحقيق هذا التعاون؟
- ما هي التنمية و مؤشراتها في الوطن العربي، وما هي معوقاتها؟
- ما هي متطلبات التنمية وسبل تفعيلها وكيف هو مستقبلها في الوطن العربي؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

- يعتبر التعاون الاقتصادي العربي غير ناجح نظراً لعدم وجود إرادة سياسية.
- ضعف الهيكل الاقتصادي العربي يؤدي إلى ضعف التنمية في الدول العربية.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع من حيث اعتبر أن التعاون الاقتصادي واحدة من أهمّ القضايا التي تواجه العالم العربي كخطوة لمواجهة التّحدّيات الدّوليّة من تغيّرات في النّظام العالمي، الهيمنة الأمريكيّة السّياسيّة والاقتصاديّة على العالم والمشاريع الهادفة إلى إحكام طوق التبعية على اقتصاد الدول النامية ومنها اقتصاديات الدول العربية.

أهداف الموضوع:

باعتبار أن التنمية في الوطن العربي عملية لابد منها نظرا لما تملكه من مقومات وإمكانيات هائلة، فان موضوعنا هذا يهدف إلى:

- إبراز مدى أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية لتحقيق تنمية سليمة ومستديمة.
- إبراز بعض النماذج العربية في مجال التعاون الاقتصادي، مع تسليط الضوء على المعوقات التي تواجهها.
- عرض بعض مؤشرات التنمية في الوطن العربي وما هو دور المنظمات الدولية في تطوير مقاييس التنمية.
- توضيح مختلف المشاكل التي تتخبط فيها الدول العربية والتي تطال مختلف المجالات،وذلك من خلال دراسة وضعية التنمية في الوطن العربي بين الواقع المعاش وما هو منتظر.
- الخروج ببعض النتائج و التوضيحات حول مستقبل التنمية العربية في ظل التعاون الاقتصادي العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لما يحمله من أهمية، وبحكم التخصص الذي يستوجب دراسة مثل هذه المواضيع، بالإضافة للأسباب التالية:

- النزعة الدولية اتجاه الدخول بقوة نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية لتوسيع السوق وللحفاظ على المركز التنافسي لها.
- تطور الوعي الشعبي لدى العديد من المواطنين، ومناداتهم بضرورة دخول حكوماتهم في تعاون اقتصادي دولي فاعل يخدم مصالح الجميع، ويسمح لهم ببلوغ مستوى التنمية المطلوب.
- لان موضوع التنمية أصبح حديث كل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكذا مختلف الفاعلين في المجتمع.
- لان مشكلة التنمية لا تبدأ بالاقتصاد فقط،و إنما تبدأ بالمشكلة الاجتماعية وكافة الظروف المحيطة بالدولة، و لان التنمية تعني التطور على أساس المقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- سعيا منا إلى معرفة ما هي الأسباب الرئيسية التي تعيق التنمية في الوطن العربي، وإعطاء توصيات لتفاديها مستقبلا.

الدراسات السابقة:

1) دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، للدكتور سليمان بالعور، المركز الجامعي، غرداية 201O.

حاول الباحث من خلال دراسته هذه إبراز دور وأهمية الاستثمارات العربية البينية في التنمية الصناعية العربية، حيث قام بتسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي و التنمية الصناعية العربية و الاستثمارات العربية خارج الإقليم العربي.

وخلص في هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات العربية البينية لأن لها دورا مهما في تحقيق التنمية الصناعية في الدول العربية وذلك من خلال حث مؤسسات القطاع الخاص العربي على توجيه استثماراتها داخل الدول العربية مع تقديم ضمانات كافية و عوامل جذب تجعل المستثمر العربي أكثر ميلا إلى الاستثمار في المنطقة العربية، و ذلك بإنشاء منطقة استثمار عربية.

وهذا ما تناوله شطر من دراستنا إلا أننا حاولنا أن نعالجه من خلال موضوع التعاون الاقتصاد العربي ومستقبل التنمية العربية.

2) المناطق الحرة العربية و دورها في تنمية التجارة العربية البينية_ المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية 2000_2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، للطالبة لبعل فطيمة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

خلصت في دراستها هذه إلى أن التكامل الاقتصادي العربي يعتبر السبيل الوحيد الذي سيؤدي إلى تحرير وتنمية التجارة العربية، كما اعتبرت أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي التي تجسد العمل

العربي المشترك رغم عدم تعميق الأداء التكاملي للدول العربية، وهذا ما توافق مع دراستنا إلا أننا حاولنا إضافة أمر آخر لم تتطرق إليه وهو وجود إرادة سياسية، كما قمنا بربط موضوع التعاون الاقتصادي العربي بالتنمية العربية ومستقبلها في ظل هذا التعاون.

3) التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة تقدم بها رشيد البياتي، عمان 2008.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن إرادة الفلسفات السياسية للدول العربية تمنعها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي مما يضعف من عملية التنمية، كما أشار إلى عوامل أخرى تساهم في عرقلة التنمية في الدول العربية والتي من بينها تغليب المصلحة القطرية على حساب المصلحة القومية و ضعف العلاقات العربية البينية مجتمعتا،...الخ.

هذا ما جعلنا نوافقه الرأي، إضافة إلى ذلك قمنا بمحاولة علاج فكرة أن النقص الحاد في الطاقة المتجددة و الموارد المائية و ندرة الأراضي الصالحة للزراعة في بعض الدول العربية يقلل من مستوى التنمية الاقتصادية فيها، بفكرة الدخول في تعاون اقتصادي عربي مشترك واعتبار أن الدول العربية تشكل وحدة اقتصادية واحدة متجانسة لا فرق فيما بينها.

المنهج المتبع:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي لوصف وضعية التنمية في الدول العربية،كما استخدمنا المنهج التاريخي لإبراز أهم المراحل و المحطات التي مر بها التكامل الاقتصادي العربي،بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل الأرقام و المعطيات المرتبطة بالموضوع مستنجدين في ذلك بكم كبير من المراجع: الكتب و المجلات و التقارير والمذكرات، ومواقع الانترنت.

صعوبات الدراسة:

عند اختيارنا للموضوع كان يبدو من الوهلة الأولى انه سهل ويسير، إلا أننا أثناء معالجته بدأت تظهر بوادر الصعاب. ليس لقلة المراجع، بل لتشعب الموضوع وتعدد جوانب الدراسة مما أدى بنا إلى إعداد الكثير من الخطط من اجل الوقوف على خطة واحدة تناسب وتحيط بمختلف جوانب الموضوع، كما انه كلما زاد تعمقنا في الموضوع كلما اكتشفنا أن هناك متغيرا آخر يجب التطرق له في الموضوع.

حدود الدراسة:

لقد اقتصرنا في دراستنا لهذا لموضوع على المنطقة العربية، وهذا محاولة منا لحصر الموضوع بعض الشيء، أما الإطار الزمني فيتوقف على المحطات التاريخية للتعاون الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات الرامية لذلك.

محتوى الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول مع مقدمة عامة، تم من خلالها طرح الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية، كما تم وضع فرضيات للإجابة عنها. وخاتمة عامة تضم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة من اجل تفعيل التنمية في الوطن العربي.

ففي الفصل الأول حاولنا إعطاء نظرة عامة حول الإطار النظري للتعاون الاقتصادي الذي عولج بدوره من خلال ثلاثة مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التعاون الاقتصادي مفهومه، أهدافه و أشكاله.أما المبحث الثاني فيتحدث عن التعاون الاقتصادي العربي مقوماته، ومعوقاته، والجهود المبذولة لتحقيقه، هذا وتعرض المبحث الثالث إلى بعض نماذج التعاون الاقتصادي العربي، حيث سلطنا الضوء على كل من مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،بالإضافة إلى اتحاد المغرب العربي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع التنمية في الوطن العربي وهو أيضا قسم إلى ثلاثة مباحث. تكفل المبحث الأول منه بتسليط الضوء حول ماهية التنمية، وذلك بالتطرق إلى تعريفها، أبعادها و أهدافها، أهم نظريات التنمية. و المبحث الثاني تمت الإشارة فيه إلى منهجية قياس التنمية من خلال إبراز عناصر التنمية، طرق قياس التنمية، وكذا دور المنظمات الدولية في تطوير المقاييس. أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى وضعية التنمية في الوطن العربي والتي تتجلى في عوامل التنمية في الوطن العربي، مؤشراتها ومعوقاتها.

واهتم الفصل الثالث والأخير بمستقبل التنمية العربية في ظل التعاون الاقتصادي العربي وجاء في ثلاثة مباحث. المبحث الأول يتحدث عن متطلبات تفعيل التعاون الاقتصادي العربي من خلال القيام بإصلاحات لتدعيم أواصر التعاون العربي المشترك ،تقوية المركز التنافسي للدول العربية في ظل النظام التجاري الدولي و تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية و الدخول في مشروعات مشتركة. بينما انفرد المبحث الثاني بدراسة سبل تفعيل التنمية في الوطن العربي،و ذلك عن طريق التعاون الإقليمي و الاستقلالية الاقتصادية، تحقيق التقدم الثقافي. أما المبحث الثالث فخصص لعرض أهم التحديات الاقتصادية، الداخلية والدولية التي تقف في وجه التنمية في الوطن العربي.

الفصل الأول: الإطار النظري العام للتعاون الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التعاون الاقتصادي

المطلب الأول: تعاريف مختلفة للتعاون الاقتصادي

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التعاون الاقتصادي

المطلب الثالث: أشكال التعاون الاقتصادي

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي العربي

المطلب الأول: مقومات التعاون الاقتصادي العربي

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك

المطلب الثالث: معوقات التعاون الاقتصادي العربي

المبحث الثالث:بعض نماذج التعاون الاقتصادي العربي

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي

خلاصة

تمهيد:

يعيش العالم اليوم في أحداث سريعة ومتلاحقة نظرا للمتغيرات العالمية، حيث أصبح من الصعب على ما أن تواجه مشاكلها بمفردها، وبما أن المصالح والمنافع تتشابك بين الدول أصبح من الضروري التعاون فيما بينها وذلك من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية تسمح لها بحماية مصالحها، وكذلك الحصول على التنمية الاقتصادية المتكاملة المنشودة.

ولا يعد الوطن العربي بمعزل عن هذه المتغيرات العالمية، بل هي من أكثر الدول تضررا وتأثرا بهذه الأحداث، نظرا لعدم وجود تكتل واحد يجمعها ويجعلها قوة اقتصادية قادرة على المنافسة ومواجهة التحديات رغم امتلاكها وتوفرها لمجموعة من المقومات والإمكانيات.

ولقد توالت العديد من المحاولات و الجهود من اجل تحقيق التعاون العربي المشترك الذي جسدته جملة من الاتفاقيات و التنظيمات التي تضمنتها اجتماعات جامعة الدول العربية، إلا أن النتائج كانت محدودة نظرا لوجود العديد من المعوقات تقف حجرة عثرة دون الوصول إلى تحقيق هذا التعاون.

المبحث الأول: ماهية التعاون الاقتصادي

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم التعاون الاقتصادي، و ارتباطه بمفهوم التكامل الاقتصادي حيث اعتبر بعض الاقتصاديين أن التعاون الاقتصادي هو نفسه التكامل إلا أن كلمة التعاون أشمل، لذا سوف نتعرض إلى موضوع أشكال التكامل الاقتصادي أو بالأحرى أهم المراحل التي تمر بها أي منطقة ترغب في التكامل، وسنحاول أيضا تقديم بعض التجارب العربية في مجال التعاون الاقتصادي.

المطلب الأول: تعاريف مختلفة للتعاون الاقتصادي (Economic Cooperation)

يرتبط تعريف التعاون الاقتصادي بشكل وطيد بتعريف التكامل الاقتصادي، ولا يختلف عنه إلا في بعض الجزئيات، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى العلاقة بين هاذين التعريفين.

الفرع الأول: تعريف التعاون الاقتصادي (Economic Cooperation)

لقد تعددت التعاريف المرتبطة بالتعاون الاقتصادي نذكرمنها:

يعرف التعاون الاقتصادي على انه: إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق اتفاقات تجارية و إجراءات تنسيقية بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في مشروعات مشتركة وتفعيل دور المؤسسات المالية والتعاون بين أسواق الأوراق المالية وسوق العمل.[1]

كما يعرف التعاون الاقتصادي بأنه محاولة ترتيب سياسات الدول الاقتصادية بطريقة لا تؤدي لإقامة نوع من البناء المؤسسي، وإنما تؤدي إلى تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي لبلوغ أهداف اقتصادية محددة، وليس بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التعاون الاقتصادي بأنه مجموعة من التفاعلات و الاتصالات المكثفة بين أطراف عدة من اجل بلوغ أهداف محددة، وذلك بإزالة بعض العقبات التي تقف أمام العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي (Economic Integratin)

هناك تعاريف مختلفة للتكامل الاقتصادي، لكننا اقتصرنا على تعريفين فقط هما:[3]

لقد عرف "بيلابلاسا" التكامل وميز بين التكامل الاقتصادي كعملية وبين التكامل كواقع،فهو كعملية يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، أما التكامل كواقع يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصاديات البلاد المختلفة.

و التكامل من وجهة نظر(Tinbergen Jan) هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول.

---

[1] - عبد الرحيم خليل عليان،الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية :الفرص- التحديات،الرياض، معهد الإدارة العامة، 2009،ص27.

[2] - إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع،مصر ،2002،ص41.

[3] - حربي عريقات و آخرون، مجلة قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن 21 التحديات الفرص- الأفاق، الجزء الأول، الطبعة الأول، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2009، ص49.

التكامل الاقتصادي معناه تكاثف الجهود في مجال الاقتصاد من اجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

و استنادا على التعريفين السابقين نرى أن التكامل الاقتصادي ينتهي في الأخير بإقامة هيكل مؤسساتي يسهر على ضبط القوانين التي تحكم العلاقات فيما بين الدول المتكاملة. أي انه يسير في إطار منظم و ممنهج.

الفرع الثالث: المفارقة بين المفهومين

التعاون الاقتصادي يتضمن الإجراءات التي تهدف إلى التقليل من التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ، في حين نجد أن التكامل الاقتصادي يشمل الإجراءات التي تؤدي إلى إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية لإنشاء كيان اقتصادي جديد وهو مرحلة متقدمة في العمليات الاقتصادية الدولية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة.

وفي التعاون الاقتصادي نجد درجات التمييز مخففة بين الوحدات الاقتصادية ولا تلغي السمات الخاصة لهذه الوحدات، إذن فالفرق بينهما يكمن في الكم و الكيف، أي أن التكامل الاقتصادي يأخذ صورا أكثر من المعاملة التفضيلية أو التنسيق الجزئي بين الدول الأعضاء في المجموعة والتي تميز التعاون الاقتصادي.

يعتبر التكامل شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة، دون المساس بسيادة أي منها، أي انه يتميز ببساطة التغييرات التي يحدثها والآثار التي يمكن أن تترتب عنه.

يمكن القول إن التكامل الاقتصادي يعتبر درجة أعلى من التعاون الاقتصادي، إلا أن التعاون الاقتصادي يخدم كثيرا التكامل الاقتصادي. و من ثم فانه ضروري وحيوي لإتمام مراحل التكامل الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية التعاون الاقتصادي

إن أهمية التعاون الاقتصادي على مختلف المجالات تأتي متناسبة والأهداف المراد تحقيقها، و التي نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف التعاون الاقتصادي

يهدف التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة إلى تحقيق مايلي:[1]

-تحقيق تنمية اقتصادية سريعة من خلال تغيرات أساسية في هيكل الاقتصاد.

-ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية لجميع البلدان الأطراف.

-إقامة نوع من التخصص و التعاون في الإنتاج بين الدول الأطراف، الذي يؤدي تعميق تقسيم العمل والتقريب التدريجي بين مستويات التطور الاقتصادي.

-تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج و المبادلة.

[1] – علي توفيق الصادق،التكامل الاقتصادي العربي،الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد،القاهرة، عام 2010، ص20.

-إزالة الحواجز و القيود الجمركية و غير الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بين الدول المتكاملة.

الفرع الثاني: أهمية التعاون الاقتصادي

مما لاشك فيه أن التعاون الاقتصادي بين الدول سوف ينتج عنه مزايا ومنافع عديدة على الدول المتكاملة، ويمكن إيجاز هذه المزايا فيمايلي:[2]

-اتساع حجم السوق:

يتوقف حجم السوق في أي دولة على عدد من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد، وعدد السكان. حيث يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة، والتي بدورها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إتباع سياسة إنمائية تهدف لزيادة متوسط دخل الفرد، كما يمكن زيادة حجم السوق عن طريق زيادة رقعة الأرض التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات، إذا فالتكامل هو السبيل لتوسيع حجم السوق.

-زيادة قوة المساومة:

يؤدي التعاون بين البلدان إلى زيادة تحكمها مجمعتا في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن تم موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأسعار السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية، حيث إن أسلوب الإقناع وحده لا يكفي لجعل الدول المتقدمة تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية.

-اتجاه حركة الصادرات نحو الاستقرار:

إن حصيلة الصادرات في أي دولة تتعرض في المدى القصير لتقلبات واسعة ويعود ذلك وبصورة رئيسية إلى التقلبات الدولية التي تتعرض لها اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، فالتكامل الاقتصادي يسمح من تنويع الاتجاه الجغرافي للتجارة الخارجية لبعض الدول، والذي سيؤدي حتما إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار بالإضافة إلى زيادة حجم الصادرات من خلال تنويع الهيكل الإنتاجي عن طريق الاستغلال الأمثل لكل الثروات المتاحة.

-ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

وذلك من خلال زيادة إقبال الأفراد والحكومات على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

زيادة فرص التوظيف:

التكامل الاقتصادي بين البلدان يساعد على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف، ومن ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات الداخلية التي تواجهها كل دولة على حد من اجل تحقيق التشغيل الكامل.

[2] - حربي عريقات و آخرون، مجلة قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن 21 التحديات الفرص-الأفاق، مرجع سبق ذكره،ص50.

-زيادة المنافسة ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية:

يعتبر ضيق حجم السوق من العوامل التي تساهم في نشر ظاهرة الاحتكار، وما ينجم عنه من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نظرا لعدم وجود المنافسة، إذن فالتكامل الاقتصادي بين الدول سيؤدي بالطبع إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار.ومنه تصبح مشروعات الدول المتكاملة قادرة على مواجهة المنافسة من جانب المشروعات المماثلة لها، وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعاتها.

-التكامل الاقتصادي يؤدي إلى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وكذا مواجهة ظاهرة العولمة.

المطلب الثالث: أشكال التعاون الاقتصادي

للتعاون الاقتصادي عدة أشكال،حيث تزداد درجته كلما تم الانتقال من شكل إلى آخر، وهي تتلخص فيمايلي:[1]

الفرع الأول: منطقة التفضيل الجمركي (اتفاقية التجارة التفضيلية)

وهي أول خطوة على سلم التكامل الاقتصادي، بحيث يكون العمل مقتصرا فقط على منح بعض الميزات للتخفيف من القيود، وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدول الموقعة على الاتفاقية،مثل القيام بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية دون إلغائها كلية.

وتتميز هذه المرحلة ببعض الخصائص نوجزها فيمايلي:

-تقتصر هذه المرحلة على منح بعض التفضيلات والميزات للتخفيف من القيود التجارية دون إلغائها كلية.

-تكون المعاملة التجارية محصورة في الجانب السلعي فقط دون تعديه إلى الجانب النقدي.

-يحق لكل دولة عضو تحديد وصياغة نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية و غير الجمركية بمفردها دون الدخول في تركيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء، ومن أمثلة ذلك اتفاقية لومي المبرمة بين مجموعة الدول الأفريقية،و الكاريبي،و الباسفيك، والاتحاد الأوروبي، وتنص هذه الاتفاقية على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للمنتجات الصناعية مع إبقاء المنتجات الزراعية لشروط السياسة الزراعية ومنها بعض التخفيضات أثناء مواسم الحصاد.

الفرع الثاني: منطقة التجارة الحرة (Free Trede Area)

وهي ثاني مرحلة على سلم التكامل الاقتصادي، تعرف على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة.

وتنص منطقة التجارة الحرة على إلغاء القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع والخدمات فيما بين دول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة عضو بتعرفتها الجمركية اتجاه بقية الدول غير الأعضاء، مثل تكتل (نافتا) و منطقة التجارة الأوروبية (النمسا، أيسلندا، السويد، ليشيتاين)

[1] – عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المشاركة الدولية(من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز)،الدار الجامعية ، الإسكندرية،2006،ص17.

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي (Custom Union)

و هو يتفق مع منطقة التجارة الحرة بشان إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء وذلك من اجل توحيد التعريفة الجمركية الموجهة للخارج ومثال ذلك (اتحاد البنلوكس1947 الذي يضم بلجيكا،هولندا لكسمبورغ)

الاتحاد الجمركي= منطقة التجارة الحرة + التعريفة الجمركية الموحدة اتجاه العالم الخارجي

الفرع الرابع: السوق المشتركة (Common Market)

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في المرحلة السابقة، يتم كذلك تحرير انتقال عوامل الإنتاج (من أشخاص و رؤوس الأموال) بين الدول المتكاملة.

فتعتبر هذه المرحلة أكثر عمقا حيث يتم فيها دمج أسواق السلع و الخدمات وكذا أسواق عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

السوق المشتركة = الاتحاد الجمركي + انتقال عناصر الإنتاج.

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي (Economic Union)

ويشمل ما نصت عليه الأشكال السابقة بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية و النقدية، وذلك بغية تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الاتحاد الاقتصادي= السوق المشتركة + عمليات تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

الفرع السادس: الاندماج الاقتصادي (Economic Merging)

و هو أخر مرحلة يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي ويشمل جميع الإشكال السابقة إضافة إلى توحيد كافة السياسات الاقتصادية، وتوحيد العملة ووضع جهاز إداري موحد. كما تتطلب هذه المرحلة إنشاء مؤسسات فوق قومية، تكون قراراتها ملزمة لكل الأطراف.

المبحث الثاني: التعاون الاقتصادي العربي

لقد بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الجماعي الرسمي بإنشاء الجامعة العربية في 23مارس1945والذي تمخض عنها خلق أجهزة اقتصادية فنية لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي.[1]

ففي عام 1950،أكد مجلس الجامعة الترابط الوثيق بين الأمن الاقتصادي و الأمن القومي،حين ابرم معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي،وانشأ بموجبها مجلسين هما (المجلس الاقتصادي و مجلس الدفاع المشترك

وقد عقد المجلس الاقتصادي منذ 1953 عدة دورات، وكانت جهوده تتسم خلالها بالتدريج و الشمول،فبدا من مرحلة التعاون و التنسيق وصولا إلى مرحلة بناء صرح التكامل (اتفاقية الوحدة الاقتصادية 1957 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 1964/04/30)،وانبطقت عنها السوق العربية المشتركة التي

[1] – يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2012 /2013ص05.

كانت محصورة في أربع دول عربية وهي: الأردن،مصر،العراق،سوريا. ثم انضمت ليبيا و السودان عام1977، وبعض الدول الأخرى لاحقا.

وفي سنة1981،أنشئ مجلس التعاون الخليجي بين الدول العربية الخليجية وهي السعودية،عمان، الكويت والبحرين،ودولة الإمارات العربية المتحدة و قطر.

خلال 1989،تم إنشاء تجمعين اقتصاديين بين الدول العربية هما:

اتحاد المغرب العربي و يشمل كلا من الجزائر و المغرب و تونس و ليبيا و موريتانيا.

مجلس التعاون العربي ويضم كلا من الأردن و مصر و العراق واليمن.

في دورة سبتمبر 1996، وفيفري1997 لمجلس الوحدة الاقتصادية تم إقرار البرنامج التنفيذي الذي يؤسس مشروع منطقة التجارة العربية الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في 1998/01/01.

رغم كل هذه المحطات التاريخية للعمل العربي المشترك إلا أنها تبدوا قليلة مقارنة مع المقومات التي تمتلكها الدول العربية، وظلت الهوة كبيرة بين نتائج الجهود العربية و النتائج التي حققتها التكتلات الاقتصادية الأخرى، كالاتحاد الأوروبي مثلا.

المطلب الأول: مقومات التعاون الاقتصادي العربي

تشير دراسات اقتصادية الوطن العربي على وجود مقومات خاصة تميزها عن باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، تسمح لها بزيادة فاعلية التكامل الاقتصادي العربي وهذه المقومات نوجزها فيمايلي:[1]

1 توافر الموارد الطبيعية:

من ارض زراعية وغابات ومراع وثروة حيوانية وبترولية، وثروة مالية ومعدنية،حيث أن هذه الموارد لم تستغل بعد استغلال امثل.

2 -توافر رؤوس الأموال بشكل كبير:

وهو ناتج عن ضخامة عائدات البترول، إلا أن هذه الأموال لم تساهم بشكل كبير في تنمية المنطقة العربية،لأنها اتجهت نحو الاستثمار في الدول الغربية.

3- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي:

قدر عدد سكان الوطن العربي حوالي370مليون نسمة عام 2013، أي ما يعادل نسبة 4.5% من سكان العالم.

4- الموقع الاستراتيجي:

حيث يحتل الوطن العربي مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يضفي عليه أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، كما يطل على بحار عديدة من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الأطلسي وبحر العرب وأهميتها في ربط دول العالم مع بعضها البعض.

[1] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2013، ص06.

5- اتساع السوق:

حيث يمتد الوطن العربي من الخليج إلى المحيط الأطلنطي تبلغ مساحته 14.3 مليون كم مربع نسبتها إلى العالم10.2%، و الذي يضم حوالي 370مليون مستهلك منهم 49% شباب.

إن العرب في أقطارهم المختلفة يكونون امة واحدة، وذلك لوحدة اللغة و الثقافة و الخبرة التاريخية، بالإضافة إلى وحدة المصير والمستقبل.

المطلب الثاني: الجهود المبذولة لتحقيق التعاون الاقتصادي العربي

يخيم على التعاون الاقتصادي العربي الكثير من الغموض والسجون نظرا لما تؤول إليه أوضاع المجتمع العربي، مقارنة بما حققته الجماعة الأوروبية من انجازات، لذا سوف نتوقف على بعض المحطات العربية للوصول إلى التعاون المنشود كما يلي:[1]

انطلق العمل العربي المشترك مع إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، وما ارتبط بها من اتفاقيات و مؤسسات تعمل على التعاون بين الدول العربية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة خاصة تتكفل بوضع قواعد التعاون و صياغته.

إبرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي عام 1951، التي تم من خلالها إقرار اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، واتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية.

في عام 1957 وافق المجلس على مشروع الوحدة الاقتصادية العربية، وتم إنشاء ثلاث منظمات عربية متخصصة في المواصلات، والبريد، والإذاعة، كما تم إنشاء أول مشروع عربي مشترك يتمثل في شركة البوتاس العربية.

تم إبرام اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة في سنة 1964.

خلال فترة السبعينيات حدث ازدهار نسبي في التعاون العربي، وهو ما جسدته الدول المصدرة للبترول بعد حرب أكتوبر 1973، حيث ظهرت في هذه الفترة 06 منظمات عربية متخصصة، تسعى إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، أهمها: صندوق النقد العربي، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

أما في حقبت الثمانينات تم الاتفاق على ميثاق العمل الاقتصادي و التصديق على مشروع عقد التنمية العربية المشتركة، كما صادفت هذه الفترة حادثين هامين هما:

1-إعادة هيكلة المؤسسات المشاركة في تحقيق التعاون العربي.

2- إنشاء تجمعات إقليمية (مجلس التعاون الخليجي1981، ومجلس التعاون العربي1989، واتحاد المغرب العربي1989).

عند غزو العراق للكويت عام 1990 انكشف ضعف التنسيق العربي اتجاه علاج الأزمة.

[1]-علي لطفي، أهم المتغيرات العالمية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي،2003،ص ص:103-105.

في عام 1996 تجددت الدعوة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، ودخلت حيز التنفيذ 1997/02/19 عن قرار أصدره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية والذي تمخض عنه تطبيق تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى المماثلة بنسبة 10% سنويا، وقد عملت بعض الدول بهذا البرنامج التنفيذي، ودول أخرى تقدمت بطلبات استثناء لبعض السلع، رغم كل هذه الجهود إلا أن النتائج كانت محدودة، بسبب عدم فاعلية التنسيق بين الدول العربية و عدم قدرتها على التفاوض في ظل الاتفاقيات العالمية.

لقد حاولت الدول العربية التنسيق في مواقفها قبل الذهاب إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة نوفمبر 2001، وذلك من خلال اجتماعات وزراء التجارة و الاقتصاد العرب حيث عرضت هذه الدول مجموعة من الشروط لقبول الدخول في مفاوضات جديدة لتحرير التجارة، من اجل العدالة في النظام التجاري الدولي أهم هذه الشروط:

وضع تصور لمجموعة من الآليات تعمل على تفعيل تنفيذ التزامات الدول المتقدمة في الاتفاقيات السابقة لمنظمة التجارة العالمية، وخاصة التزامها بفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية ،وتقديم معونات للدول المستوردة للغذاء،

مراعاة مصالح الدول النامية عند معالجة الموضوعات الجديدة،

عدم الربط بين معايير العمل والبيئة و قضايا تحرير التجارة، وعدم استخدام التجارة كسلاح لفرض العقوبات في حالة عدم الالتزام بهذه المعايير، والاكتفاء بما تم التوصل إليه في المؤتمر الوزاري بسنغافورة، والذي أناط بمنطقة العمل الدولية بحث هذه القضية،

إتباع مبدأ التدرج في تحرير قطاع الخدمات بما يتناسب مع الظروف في الدول النامية،

العمل على إصلاح آلية العمل في منظمة التجارة العالمية بحيث يتم تفادي تهميش الدول النامية من آلية اتخاذ لقرار في اجتماعات المنظمة.

المطلب الثالث: معوقات التعاون الاقتصادي العربي

توجد العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق التعاون الاقتصادي العربي المشترك ونذكر أهمها:[1]

عدم توجيه ثروات الوطن العربي للاستثمار في المصانع أو استصلاح الأراضي، وتوجيه معظم المدخرات العربية للخارج، حيث بلغت الأرصدة العربية في الخارج أكثر من 900 مليار دولار، ولم تستطع استردادها حتى الآن.

زيادة الطلب على السلع الغذائية في الوطن العربي بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج.

ضعف التجارة العربية البينية نظرا لتخلف القاعدة الإنتاجية وتشابه المشروعات.

[1] – عبد الحي زلوم وآخرون،مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار،الطبعة 1،دار الفارس للنشر والتوزيع،الأردن،2008،ص 107.

تباين برامج الإصلاحات في السياسات الاقتصادية بين الدول العربية ، مما ينتج عنه عدم التوافق في النسيج الاقتصادي، ومن تم ضعف الاستثمارات المشتركة و التجارة البينية.

تعدد المنظمات العربية و غياب التعاون فيما بينها، بل قد يحدث تعارض و تداخل بين أنشطتها مما يجعل هذه المنظمات شكلية أكثر منها عملية.

عدم وجود هيئة لفض المنازعات على المستوى العربي، مما يؤثر سلبا على التعاون العربي.

ضعف أسواق المال في الدول العربية مع وجود قيود وقوانين تعيق انتقال رؤوس الأموال وبالتالي توجه المستثمرين العرب إلى السوق العالمية للبحث عن فرص استثمارية أفضل وذات عوائد عالية.

التفاوت في مستويات الدخول بين الدول العربية، مما يؤدي إلى تخوف الدول الفقيرة من التهميش ، ونقص الحافز لدى الدول الغنية للسير نحو التعاون مع تلك الدول.

ضعف البنية الأساسية في العديد من الدول العربية من طرقات وشبكات النقل والمواصلات...الخ.

عدم وجود مواصفات قياسية عربية.

ضعف الإرادة السياسية العربية، وخاصة فيما يتعلق الالتزام بتطبيق الاتفاقيات وإزالة العقبات التي تواجه تحقيق التعاون العربي.

ارتباط العلاقات الاقتصادية بالسياسية بين الدول العربية مما يؤدي إلى عدم استقرار العلاقات الاقتصادية.

غياب دور القطاع الخاص في تحقيق التعاون العربي المنشود، نظرا لعدم توفر هيكل إرشادي عربي يحقق تكامل بين الهياكل الإنتاجية في الوطن العربي.

افتقار الجامعة العربية إلى السلطة القانونية التي تمكنها من تجاوز الصفة السيادية للدول الأعضاء ، واتخاذ قرارات ملزمة لسائر الدول العربية.

المبحث الثالث: بعض نماذج التعاون الاقتصادي العربي

شهدت الدول العربية خلال القرن الماضي حركة استهدفت إقامة دعائم أساسية للتعاون الاقتصادي فيما بينها، اشتملت على محاولات متعددة في إطار التعاون الشامل والمتعدد والجزئي على حد سواء, ولقد اعتبر التعاون الاقتصادي هدفا عربيا واحتل مكانا بارزا في مجموعة الأهداف العربية العامة، والذي تضمن المبادئ لقيام جامعة الدول العربية عام 1945، وذالك بهدف تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ولقد استمر هذا الاهتمام حتى وقتنا الحاضر بدليل الاتفاقيات والمؤسسات والسياسات والقرارات ذات الصبغة الاقتصادية التي وقعت أو أنشئت أو اتخذت والهادفة بشكل أو بآخر إلى إحدى صيغ التعاون الاقتصادي.

المطلب الأول: مجلس التعاون الخليجي.

لقد أدركت دول الخليج العربي الحاجة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث انه أصبح ضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية، مع بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

الفرع الأول: نشأة مجلس التعاون الخليجي

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون الخليجي، فمنذ الستينات أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل، اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون مثل: اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في يونيو سنة 1973 واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في أبريل سنة 1975م.

أما الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد تم في الخامس والعشرين من شهر مايو عام 1981م، بتوقيع قادة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية،الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين عل النظام الأساسي للمجلس في القمة الأولى التي عقدت في إمارة ابوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.[1] بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، حيث تتميز دول مجلس التعاون بعمق الروابط الدينية والثقافية، والتمازج الأسري بين مواطنيها، ويمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي. كما انه يمثل من زاوية أخرى ردا عمليا على تحديات الأمن والتنمية،وعلى الرغم من أن الدوافع لقيام هذا التجمع كانت أمنية، إلا أن النظام السياسي لهذا المجلس ينص على أهمية قيام تعاون وتكامل بين أعضائه في المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية. ولقد تجسدت الرؤية الاقتصادية لهذا المجلس في توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء فيه، والتي فضلت صور التعاون الاقتصادي في التجارة والاستثمار وحركة عناصر الإنتاج والتقنية والاتصال والنقل، وفي السياسات المالية والنقدية.

[1]- محمد علي الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2007، ص:234.

و من ناحية أخرى وافق قادة دول المجلس من حيث المبدأ على التحاق اليمن بعضوية المجلس، وستقتصر في الوقت الحالي عل الأجهزة المعنية بالصحة، التعليم، العمل والشؤون الاجتماعية. كما أن انضمام المغرب والأردن مستقبلا إلى دول التعاون ينطوي على فائدة مشتركة كونه يندرج في سياق توحيد الصف العربي ولو جزئيا في عالم تحكمه التحالفات القائمة على المصالح المشتركة.[1]

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي للمجلس

يتكون مجلس التعاون الخليجي من عدة هياكل مهمتها السهر على تنظيمه وقيادته وتتمثل في:[2]

أ/ **المجلس الأعلى**: وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء،ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة،ويتولى تعيين أمين عام للمجلس.

ب/**المجلس الوزاري**: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء،وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر.

ج/**الأمانة العامة**: مقرها الرياض وتمثل الجهاز الإداري الرئيسي الذي يقوم بالإعداد لأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتتكون الأمانة العامة من الأمين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية، الاقتصادية والبيئية و القانونية والمالية والإدارية.

الفرع الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي بين دول الخليج

لقد مرت التجربة التكاملية لدول الخليج العربي لحد الساعة، عبر عدة مراحل هي:[3]

أ/ **منطقة التجارة الحرة**:

العمل على معاملة واردات وصادرات المواد الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية والتي يكون مصدرها دول جلس التعاون معاملة المنتجات الوطنية وتعفى هذه المنتجات من الرسوم الجمركية وما شابهها عدا ما كان منها مقابل خدمات مثل رسوم الأرضية، التخزين، النقل، الشحن والتفريغ.

ب/ **الاتحاد الجمركي**:

فرض تعريفة جمركية موحدة لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجي خلال خمس سنوات من تاريخ تنفيذ الاتفاقية، تم تجديد هذه المدة أكثر من مرة. وتم اعتماد البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي.

---

[1]- روبرت الوني، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي،مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية،2004، ص:04.

[2] - يحيى سعاد، مرجع سابق، ص:87.

[3] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز،ط2، الرياض:الأمانة العامة،2007، متاح على:<-http :library.gcc sg.org/ArabicPublish.htm>، ص:57.

ج/ السوق المشتركة:

تنفيذ القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني مجلس التعاون معاملة متساوية لمعاملة مواطنيها في مجال حرية الانتقال، العمل، الإقامة، حق التملك، الإرث، الإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

د/ الاتحاد الاقتصادي:

إصدار النظام كالموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس والنظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني. وضع قواعد لتنسيق وتشجيع إقامة المشاريع
الصناعية، وتم تكوين عدد من المؤسسات الخليجية المشتركة. التأخر في البدء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار العملة الخليجية الموحدة.

الفرع الرابع: التحديات التي تواجه مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

إن لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربي الأثر الايجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء، إلا أن هذا التوجه يواجه العديد من التحديات يمكن تحديدها كما يلي:[2]

- العمل على تحقيق المكاسب الكبيرة والإستراتيجية، التي يسعى مجلس التعاون إلى تحقيقها، على حساب المكاسب الآنية المحدودة كفي كل دولة،
- الاعتماد على النفط كمورد أساسي،
- التبعية الاقتصادية، عن طريق الاعتماد الكبير لدول المجلس على العالم الخارجي خاصة الدول الصناعية في تنمية اقتصادياتها وتلبية وإشباع احتياجات سكانها،
- الأوضاع المالية والتي تتأثر بالتذبذبات السعرية للنفط،
- خلل التركيبة السكانية إذ يشكل الوافدون نسبة كبيرة في دول المجلس،
- تحديات الأمن المائي والأمن الغذائي حيث تبلغ معدلات النمو السكاني 3.7% وهو من أعلى معدلات النمو ،
- تحدي العولمة وتحدي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد شهدت الأعوام الأخيرة نقلة نوعية هامة لا تخفى على المتابع لمسيرة المجلس التي دخلت مرحلة متقدمة من التكامل والتوحد، منها الانتقال من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة الاتحاد الجمركي، وتأسيس السوق الخليجية المشتركة. ورغم النجاحات التي حققتها مسيرة تكامل دول الخليج العربية، لا تزال تحديات تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع مصادر الدخل،والمنافسة في عالم التكتلات وعصر العولمة ماثلة، جميع ذالك يفرض تعزيز إطار العمل الخليجي المشترك، ودفع المسيرة نحو آفاق أرحب ومراحل أكثر تقدما.

[2]- بوشول السعيد،واقع التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009، ص ص:65-70.

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA)*

لقد قامت الدول العربية بالعديد من المحاولات لتدعيم العلاقات الاقتصادية، والاستفادة من مزايا التعاون الاقتصادي، وقد ارتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية، ومن أهم بعض هذه التجارب: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 1950. مشروع الوحدة الاقتصادية العربية في 1957. السوق العربية المشتركة في 1964. اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981.وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الفرع الأول:نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية، تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل. تم التوقيع على اتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جوان 1996 بالقاهرة. حيث تم الاتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول 12الأعضاء في الجامعة العربية آنذاك. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 01 جانفي1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007.

وتم وضع برنامج زمني لإقامة منطقة التجارة الحرة، لان وجود هذا البرنامج يعتبر ضروريا للاعتراف الدولي بالمنطقة. وخاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة، وحددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 1998/01/01 وتنتهي في2007/12/31، حيث يتم تخفيض الرسوم بنسب متساوية 10% سنويا، وبعد تجربة تطبيق استمرت أربع سنوات ورغبة من الدول العربية بالإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناءا على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر المنعقد بعمان عام2001، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلا على البرنامج التنفيذي يقضي باستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005، ويكون ذالك من خلال تطبيق نسب تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر عامي 2004 و2005 تبلغ 20% في كل سنة.[1]

وكأي نظام متعدد الأطراف فان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستند إلى عدد من الوثائق القانونية التي أنشئت بموجبها وتنظم العمل في إطارها وهذه الوثائق هي:[2]

- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- لائحة فض النزاعات.
- قواعد المنشأ التفصيلية للدول العربية.

بلغ عدد الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 17 دولة عربية، وتشمل كلا من: الأردن،الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق

* _ Greater Arab Free Trade Area.

[1]- المجدوب أسامة، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2000، ص:135.

[2]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة، الفصل 12، 2004، ص:02.

و سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان،فلسطين، واليمن. أما الدول التي لا تزال بصدد استكمال إجراءات الانضمام، حيث تقدمت بطلبات الانضمام وتم الترحيب بها، فتشمل كلا من: الجزائر، جيبوتي وجزر القمر.أما الدول التي انضمت إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، فقد بلغت 19 دولة،تشمل جميع الدول العربية باستثناء الجزائر،التي تقوم حاليا بإجراءات الانضمام وجيبوتي وجزر القمر.

الفرع الثاني:الالتزامات المتعلقة بالعضوية

يمكن تقسيم التزامات الدول العربية إلى ثلاث أصناف رئيسية:

أ **الرسوم الجمركية:**

إلغاء الرسوم الجمركية في غضون 10 سنوات بواقع 10% سنويا،اعتبارا من عام 1998، ويستثنى من ذالك السلع الواردة في البرنامج الزراعي العربي المشترك، والسلع الممنوعة لأسباب دينية، أمنية وصحية.

ب **الضرائب:**

إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه وبالنسبة نفسها،كالرسوم المفروضة على تفريغ أو تحميل البضائع في الموانئ، وكذالك الضرائب التكميلية على الواردات دون خدمة محددة ومباشرة، كالضرائب على الدفاع، وحسب البرنامج التنفيذي يتعين دمج جميع هذه الرسوم ذات الأثر المماثل في هيكل التعريفة الجمركية، بهدف إخضاعها للتخفيض.

ت **القيود الكمية:**

وعلى خلاف الصنفين المذكورين الخاضعين للخفض التدريجي، يجب إزالة هذه القيود فورا، وهي الحواجز غير الجمركية التي تمنع دخول السلع العربية والإجراءات النقدية المختلفة، كالرقابة على التحويلات، وتعقيدات فتح الاعتمادات المصرفية، وتعدد الجهات المانحة لتراخيص الاستيراد، ضف إلى ذالك التعقيدات الحدودية والمبالغة في المواصفات القياسية.

الفرع الثالث:عقبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رغم توفر عدة مقومات لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أنها لم تخل من المعوقات التي نلخصها فيما يلي:[1]

- غياب الشفافية والمعلومات حول التعاون التجاري بين الدول الأطراف.
- عدم اتفاق الدول العربية حتى الآن على إزالة القيود غير الجمركية على الواردات العربية وذالك لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة، وضبط موازينها التجارية وتوفير الموارد المالية لميزانياتها.
- عدم تحديد قواعد المنشأ تحديدا دقيقا، مما يؤدي إلى التلاعب.
- تعقيد الإجراءات الإدارية وإجراءات التخليص في المنافذ الحدودية والتعسف في تطبيقها.

[1] - فريجينيو رونيوني، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص:36.

يتضح مما تقدم إن هناك الكثير من الجهود والخطوات التي ينبغي القيام بها، حتى يمكن زيادة فاعلية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وحتى تكون لها انعكاسات ايجابية على مجرى التجارة العربية. ولعل ابرز ايجابيات هذه المنطقة أنها سلطت الضوء على هذه المعوقات. حيث بدأت الدول العربية في بحثها بشفافية وجدية، والعمل على إزالة وتذليل تلك العقبات، من خلال تضافر جهود مختلف الجهات ذات العلاقة في جميع الدول الأعضاء.

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي

لقد مر اتحاد المغرب العربي كغيره من المنظمات أو المؤسسات بمراحل أثناء إنشائه، وباعتباره إحدى المنظمات القارية فقد مر بمخاض عسير أثناء تشكله وبالخصوص عند تأسيس الهيكل والبناء المؤسساتي لتنظيم العمل بين هذه الدول.

الفرع الأول: مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي

لقد ظهرت فكرة الاتحاد ألمغاربي منذ الحقبة الاستعمارية، وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30. والذي ضم ممثلون عن حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ثم تلتها عدة محاولات لتعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب

العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي ، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974. ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10، وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.[1] وتم التوقيع بشكل رسمي عن تأسيس اتحاد المغرب العربي من قبل رؤساء الدول الخمس (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا)، في قمة مراكش في 1989/02/17، واعتبارا من 01 مارس 1989 أصبح الاتحاد ساري المفعول ،حيث تم وضع هياكل للاتحاد، أهداف وطموحات كبيرة يتم انجازها خلال أربع سنوات مثل:[2]

-حرية التبادل التجاري وإلغاء الحدود الداخلية.

-إنشاء المصرف ألمغاربي للاستثمار.

-تحقيق الوحدة الجمركية.

[1]- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص:162.

[2]- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة-قطر، 7-8نوفمبر2007، ص:04.

الفرع الثاني:الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

تولت لجنة متابعة قضايا الاتحاد مهمة وضع الصيغة النهائية للبيان المؤسسي للاتحاد ألمغاربي، الذي اقره اجتماع القمة الأول عام 1990، مع إعطاء الأجهزة مزيدا من الفاعلية في عملها الوحدوي. وحسب اتفاقية التأسيس يتكون الإطار المؤسسي للاتحاد من:[1]

-**الأجهزة ذات الطابع التقريري والتنفيذي:**

تعتبر أجهزة هذا المستوى قمة الهرم في الهيكل التنظيمي وتضم مجلس الرؤساء، مجلس وزراء الخارجية ومجلس وزراء الحكومات.

-**الأجهزة ذات الطابع الإداري، الاستشاري والقضائي:**

وتتمثل في الأمانة العامة، مجلس الشورى والهيئة القضائية.

-**أجهزة التنسيق والمتابعة:**

وتتمثل هذه الأجهزة الخاصة بالتنسيق والمتابعة في لجنة المتابعة،اللجان الوزارية المتخصصة والمجالس الوزارية القطاعية.

-**الأجهزة المتخصصة:**

و تتضمن الجانب الحساس و الأكثر مساسا بحياة رعايا الدول الأعضاء، و الأكثر حضورا في واقعهم المعيشي، ومن هذه الأجهزة الجامعة المغاربية،الأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف ألمغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

الفرع الثالث:صعوبات وتحديات التكامل الاقتصادي المغاربي

تواجه الدول المغاربية في الألفية الجديدة مجموعة من التحديات الثقيلة، قياسا على حاضر الأمة ومستقبلها، تقتضي منها القدرة والفاعلية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، ومن أهم التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي ألمغاربي ما يلي:[2]

✓التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول المغاربية، إذ أن جل المواد الغذائية على غرار الحبوب يتم استيرادها من الخارج.

✓التخفيف من آثار توسع الاتحاد الأوروبي. فتركيز المبادلات الخارجية للاقتصاديات المغاربية، قد تزيد من هشاشتها وتجعلها تابعة ومرتبطة بالتطورات الظرفية للاقتصاديات الأوروبية.

[1]- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007، ص:298.

[2]- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف،2013، ص ص:144-148.

✓التنافسية العالمية للمنتوجات، حيث انه يتحتم على دول اتحاد المغرب العربي مواكبة هذا التطور وتحسين أداء مؤسساته الإقليمية، من اجل الحفاظ على بقائها في السوق المحلية،والتصدير إن أمكن إلى الأسواق العالمية.

✓تحديات الشراكة الأورو –متوسطية، والتي تعتبر غير متكافئة لأنها تفتح أسواق الدول المغاربية للمنتجات الأوروبية، أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المغاربية.

✓تعدد العضوية في التجمعات التكاملية، مما قد يثير تضاربا في هيكل التعريفة الجمركية.

✓ محاولة الاستفادة من العولمة، والتكيف معها والاستجابة لها، مع الحذر في التعامل لأنها قد تشكل امتدادا لسياسات التبعية والهيمنة.

تملك دول المغرب العربي العديد من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق إستراتيجية تنموية في إطار جماعي، يكمل بعضها البعض، حيث تتوفر على مقومات محفزة لقيام تكامل بين أقطارها، فمنطقة المغرب العربي تضم العديد من الخصائص والقدرات الاقتصادية والتي تشمل الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، والموارد المعدنية، وهي تختلف اختلافا نسبيا بين قطر وآخر، هذا التباين في الإمكانيات المتوفرة يتيح إمكانية التعاون فيما بين هذه الأقطار كخطوة أولى وصولا إلى التكامل الاقتصادي. زيادة على ما سبق فالدول المغاربية تشترك في كل مناحي الحياة، وحدة اللغة، الدين، الإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الوجدان المشترك لهذه الأمة.

خلاصة:

إن الحديث عن التعاون الاقتصادي بين الدول مهما تعددت مجالاته و اختلفت طبيعة أهدافه بين الدول، يبقى هدفه الرئيسي تحرير التجارة الخارجية و الدفع بعجلة النمو و تسهيل المبادلات الاقتصادية، فالتجمعات الإقليمية ليست مجرد أحلام لأصحابها بل هي ضرورة تمليها علينا المتغيرات العالمية.

والدول العربية ليست بمنأى عن التطورات التي تحدث حولها، فقد دخلت هي أيضا في غمار التكامل و التوحيد الاقتصادي انطلاقا من إنشاء جامعة الدول العربية و اعتماد مواثيقها الأساسية على السياسية و الاقتصادية، إلا أنها لم تبلغ هدفها المطلوب بسبب مجموعة من المعوقات والعقبات.

رغم ذلك فقد حاولت الدول العربية تحدي تلك العقبات السياسية منها والقطرية، وما هذا إلا تعبيرا عن الوعي الفكري و الإدراك الاقتصادي الذي يميز شعوبها، وكذلك محاولة منها للاستفادة من المقومات و الإمكانيات التي تملكها وتسخيرها من اجل الوقوف في وجه القوى الخارجية التي تسعى جاهدة والى يومنا هذا أن تبقيها تحت سيطرتها وعبوديتها، فضلا عن استنزاف ثرواتها الباطنية و أرصدتها المالية التي تزخر بها من خلال الدخول معها في مشاريع مشتركة لكن بعوائد متفاوتة.

الفصل الثاني: واقع التنمية في الوطن العربي

تمهيد

المبحث الأول: مــاهية التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية

المطلب الثاني: أبــعاد التنمية

المطلب الثالث: أهــم نظريات التنمية

المبحث الثاني: منهجية قياس التنمية

المطلب الأول: عـناصــر الـتنـمية

المطلب الثاني: طرق قياس التنمية

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير المقاييس

المبحث الثالث: وضعية التنمية في الوطن العربي

المطلب الأول: عوامل التنمية في الوطن العربي

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية في الوطن العربي

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الوطن العربي

خلاصة

تمهيد:

أن الفكر التنموي المعاصر يركز على العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وغيرها من العوامل التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية والتي تتلخص في توفير المواد الاستهلاكية الضرورية لاستمرارية حياة الفرد وكذلك رفع مستوى معيشته و توفير فرص العمل والتثقيف، إضافة إلى توسيع مختلف الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية المتاحة للفرد و الدول في آن واحد، ومع تطور مفهوم التنمية الذي تعدى مسالة توفير مواد الاستهلاك إلى مسالة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وحرية اختيار الأفراد ومشاركتهم في الحياة السياسية.

وفيما يخص التنمية في الوطن الغربي كوحدة قائمة بذاتها، فهي محدودة و تختلف من بلد لآخر، فالبلدان النفطية تعمل على تحقيق مستويات مرتفعة من النمو والتنمية بفضل ارتفاع أسعار هذه المادة مما يسمح بتوسيع استثماراتها وبالتالي رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وبتعاملها مع الدول العربية غير نفطية يسمح لهذه الأخيرة الاستفادة من هذا التعاون وذلك بانتقال اليد العاملة إلى الدول العربية التي تعاني نقص من ذلك دول الخليج مثلا.

رغم كل المقومات والإمكانيات المتوفرة لذا الدول العربية إلا أن التنمية فيها تبقى دون المستوى المطلوب بسبب نقص الكوادر والكفاءات وكذلك عدم الاستغلال الأمثل للمارد المتاحة وعدم المشاركة الشعبية في القرارات الاقتصادية.

وللإحاطة بجوانب الموضوع أكثر قمنا بعرض مفصل لكل ما سبق و بإسهاب من خلال المباحث الثلاثة لهذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية التنمية

لقد استحوذت قضية النمو والتنمية على فكر الساسة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، إلى الحد الذي لم يعد يخلو حديث من ذكر احديهما، وأصبحا معيارا لمدى نجاح أو فشل أنظمة الحكم في كل أنحاء العالم، والموضوع الذي تتم على أساسه المنافسة من اجل الوصول إلى الحكم.

المطلب الأول: تعريف التنمية

من خلال هذا المطلب سوف نقدم التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية.

الفرع الأول:التعريف اللغوي والاصطلاحي للتنمية

1- التنمية لغة:

من النماء وهو الزيادة و الكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

2- اصطلاحا:

اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم، ويعود السبب إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره و اختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد- مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذالك يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر اكبر من الرفاهة وتأمين مستوى ارفع لنمط حياته.

يمكن تعريف التنمية بأنها: تطور مقصود به إحداث تحول اجتماعي في صورة المساواة -كهدف نهائي- أمام الفرص الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية قبالة البلاد الأخرى التي تتمتع أيضا بمستوى من الرفاهية المادية الأكثر ارتفاعا.[1]

أما من المنظور الإسلامي فينظر إلى الإنسان كمحور للتنمية وهدف لها، وبذالك فهو يركز على الإنسان بدلا من التركيز على المادة كما فعلت النظريات والمناهج الوضعية. وتحديدا يركز على الإنسان الأخلاقي وليس على الرجل الاقتصادي، ويعمل النظام الاقتصادي في الإسلام على إيجاد التوازن بين نوعين من القيم: القيم الإنسانية غير المادية، والقيم المادية، فيضع الأولى في الموضع الأسمى، ويزيل عن الثانية كل مواضع المبالغة ويضعها في مستوى الوسيلة دون تحقيرها.[2]

لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذالك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن

[1]-سيمون كوزنت، الاقتصاد بين التنمية والتخلف، دار الكاتب الحديث، سنة الطبع 2011 ،ص28.

[2]-محمد البهي، الإسلام والاقتصاد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1981، ص:15.

التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذالك الاستغلال.[1]

الفرع الثاني:الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي[2]

يستخدم بعض الكتاب الاقتصاديين تعبيري التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كمترادفين لا فرق بينهما بينما يرى البعض الآخر أن التعبيرين غير مترادفين. وحقيقة الأمر إن التنمية هي عملية مقصودة أو مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة (إنتاجية، بشرية، إدارية، تنظيمية...) لتوفير الحياة الكريمة لإفراد المجتمع، أما النمو فهو قد يعني زيادة في الدخل القومي بدون تغيير كل أو بعض هذه المواقف بالضرورة، لذا فقد يحدث نمو بدون أن يحدث أي تغير في أحوال الطبقات الفقيرة.

وكمثال على ذالك إن النمو الكبير في الدخل القومي في الدول المصدرة للبترول نتيجة لارتفاع أسعار البترول. لا يجب أن يترجم على انه راجع لعملية التنمية ولكنه يعتبر نموا. ويمكن القول انه نمو بدون تنمية.

و ينطبق لفظ النمو على الدول المتقدمة والتي حققت تغييرات شتى في بنيانها وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي، بعكس الدول النامية التي لابد وان يصاحب ذالك تغيير في البنيان الاقتصادي.

كذلك قد تحدث تنمية بدون نمو، وذالك في فترة معينة من فترات التنمية التي يمر بها المجتمع. وهي الحالة التي يكون التغير البنياني الاقتصادي أخذا طريقه بنجاح وتتوزع مكاسب التنمية بطريقة أكثر عدالة ويكون معدل النمو في الناتج أو الدخل القومي ثابتا نسبيا.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية

اختلفت الكتابات في تحديد مفهوم التنمية، ويرجع ذالك إلى اختلاف الآراء حول عملية التنمية، لذالك فيتم تحديد المفهوم تبعا للبعد أو الرؤية الشمولية لعملية التنمية. ومن بين هذه الأبعاد ما يلي:

البعد الاقتصادي:[3]

حيث يعتبر الرفاه الاقتصادي أهم عامل في تحسين الأوضاع في المجالات الأخرى، ويعكس الوضع الاقتصادي للفرد على المدى الطويل وهو يضم عدة مؤشرات لقياس

[1]- باتر محمد علي، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص:140.

[2] - فايز إبراهيم الحبيب،التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، مطابع جامعة الملك سعود،السعودية، ط1،1985،ص ص:115-116.

[3] - مفيدة خالد الزقوزي، التنمية:مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس، مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس،العدد7،2009، ص ص:103-107.

التنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال التعرف على نصيب الفرد في الناتج الوطني، التحكم في الإنتاجية و المديونية، حصة الاستثمار في الناتج الوطني الإجمالي، التحكم في الطاقة.

البعد الاجتماعي للتنمية:

تركز عملية التنمية على الإنسان الذي هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، حيث تهتم التنمية بالعدالة الاجتماعية، وتحسين الجوانب المتعلقة بتطوير القدرات الذهنية للفرد، فهي تعمل على:[1]

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم بحلول سنة 2015.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بحلول سنة 2015.
- تحسين صحة الأمهات، وتخفيض معدل الوفيات بينهن عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول 2015.
- مكافحة فيروس الايدز، وغيره من الأمراض المعدية الأخرى.
- إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية.

البعد البيئي للتنمية:

وذلك لمعرفة مدى استدامة الموارد و تنوعها، ومدى التغير في مكونات البيئة نتيجة الاستغلال المفرط لها من اجل تلبية الحاجات والرغبات البشرية وهي تشمل الأمور التالية:

- درجة تركز الهواء من الملوثات والغازات ذات المفعول الاحتراري.
- درجة تدهور الموارد الطبيعية.

البعد المؤسساتي:

والذي يسمح بوضع الإطار التشريعي والتنظيمي لاستدامة التنمية ذلك من خلال البرامج والاستراتيجيات التي تضعها الدولة سوءا على المستوى المحلي أو من خلال الاتفاقيات و المعاهدات التي تبرمها مع العالم الخارجي، في إطار من التعاون.

المطلب الثالث: أهم نظريات التنمية

قبل التطرق إلى أهم النظريات التي عالجت إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول النامية،نشير إلا أننا سنركز على النظريات التي طرحها الاقتصاديون الانمائيون المشتغلون

[1] - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة) ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2009، ص:16.

بقضايا التخلف الذي طال مجموعة دول العالم الثالث وطرح كقضية لافتة على المستوى العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الأول: نظرية التنمية المتوازنة

يعتبر روزنشتين–رودان Rosenstein Rodan وراجنر نيركسه Ragner Nurkse من أهم مؤيدي الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن، وترى النظرية أن مشكل انطلاق التنمية الاقتصادية يتركز في ضرورة القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في آن واحد وفي مختلف القطاعات.مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى لا يكون تخلف احدهما عقبة في تقدم الآخر،كما أن الهدف من الإنتاج هو إشباع حاجات السوق المحلية لضعف المنافسة فيها.[1]

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات منها:

- إن منطق هذه النظرية القائم على تطوير كل القطاعات في أن واحد يفرض على الاقتصاد الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، ويرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وهو ما يفوت على الاقتصاد الوطني جني ثمار التجارة الدولية.
- إذا كان مبدأ التوازن حسب هذه النظرية يقضي بتوزيع عوامل الإنتاج على عدد كبير من الاستثمارات في آن واحد، فان مبدأ الوفورات يقتضي أن تركز الاستثمارات في المشروع بالحجم الذي يسمح له بتحقيق وفورات خارجية.
- الصعوبة الواقعية في تحقيق هذا الطرح لما يتطلبه من ضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

والحقيقة المرة أن البلد الذي يمكنه القيام بمثل هذه التنمية المتوازنة التي تتطلب إمكانيات مالية وتقنية ضخمة لا يعتبر بلدا متخلفا في الحقيقة.

الفرع الثاني:نظرية التنمية غير المتوازنة

من أهم مؤيدي هذه النظرية "ألبرت هيرشمان" Albert Hirschman و"هانز سنجر" Hans Singer.اللذان جاءت انتقاداتهما لإستراتيجية النمو المتوازن كأساس للمناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن. فرغم اتفاقهما على أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن مقدرة الدول النامية على الاستثمار تعتمد على مقدار الاستثمارات التي هي موجودة أصلا والتي قامت بها الدول النامية من قبل. كما أنها تعتمد على تجارب الدول النامية في هذا المجال وعلى حجم القطاع الحديث في الاقتصاد الوطني. فكلما كان للدول النامية تجارب كبيرة وناجحة في عملية الاستثمار استطاعت أن تقوم ببرامج استثمار أخرى.[2]

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص:128.

[2] - مصيطفى عبد اللطيف، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية،24/23 فبراير 2011، ص:07.

و كذالك فان تطبيق إستراتيجية النمو غير المتوازن، أي الاستثمار في القطاعات والصناعات الإستراتيجية الرائدة هي التي تقود إلى استثمارات جديدة، وان عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها وفورات خارجية تستفيد منها باقي القطاعات.

يعاب على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية بين كل البلدان أو بعضها خاصة بين البلدان الصناعية والنامية، هذه الأخيرة ورثت نظاما اقتصاديا هشا لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان. كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات، التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى قد تكون قوة الدفع ذات اثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.[1]

الفرع الثالث: نظرية مراحل النمو

يرى "روستو" W.Rostow إن التخلف الاقتصادي لا يرجع إلى عامل دون أخر وإنما إلى عوامل كثيرة متشابكة، وان النمو الاقتصادي كتدفق الحياة يسير في مراحل متعاقبة. وترتكز مراحل النمو عند "روستو" على ثلاث افتراضات أساسية هي:[2]

أ -إن مشكلة النمو هي مشكلة تاريخية وبالتالي يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمني تاريخي.

ب- إن عملية النمو الاقتصادي لا تسير في طريق سلس بل تسير بقفزات متتابعة.

ت- إن عملية لا تتم على أساس نمو متوازن، إنما على أساس نمو غير متوازن بوجود قطاع يسمى بالقطاع القائد أو القطاع الرائد الذي يقوم بالدور القيادي في تنمية بقية القطاعات وخاصة في مرحلة الانطلاق، التي يتم بعدها قيام قطاعات وصناعات أخرى من جراء هذا القطاع.

وقسم "روستو" مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل هي:

1 -المجتمع التقليدي.

2 -المجتمع الذي تحققت له شروط الانطلاق.

3- مرحلة الانطلاق.

4- مرحلة السير نحو النضوج.

5- المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك العالي.

---

[1] - كبداني سيد احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013، ص:70.

[2] -فايز إبراهيم الحبيب،مرجع سابق، ص ص:116-132.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لروستو:

- تفتقد مراحل النمو لروستو لمعايير كمية محددة يمكن اختبارها للتأكد من صحتها.
- إن أهمية تحديد المراحل تكمن في شرح كيف ولماذا ينتقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى في وقت معين.
- ومن نقاط الضعف التي تعاني منها نظرية روستو، هي أن فكرة المراحل هذه تحمل معها نوعا من الحتمية التي تفرض على المجتمع أن يمر من خلالها وبنفس الترتيب تقريبا.
- الشواهد التاريخية للدول المتقدمة في القرون 18و19م لا يجب أن ينظر إليها على أنها حتمية تاريخية أخرى تنطبق على الدول النامية في الوقت الحاضر.

الفرع الرابع:نظرية الحاجات الأساسية

يمكن اعتبار تلبية الحاجات الأساسية إستراتيجية مقترحة لتحقيق انطلاق التنمية أكثر من كونها نظرية علمية مكتملة الجوانب، وقد جاءت المناداة بها كردة فعل للإخفاقات التي شهدها انطلاق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث بعد تجربة العديد من النماذج التنموية التي لم تؤد إلا إلى تعميق الفقر والتخلف.

تنطلق هذه الإستراتيجية من الاتفاق على أن تامين الحاجات الأساسية للفرد (الأمن، مستوى المعيشة اللائق، الحرية والهوية الثقافية) هو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد. وان تلبية هذه الحاجات يجب أن يتم على أساس التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية. ومن بين الإجراءات المتخذة يمكن الإشارة إلى مايلي:[1]

- المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية.
- توسيع قاعدة العمل المنتج وزيادة إنتاجيته.
- تغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية.
- توزيع الدخل وإعادة توزيعه لفائدة محدودي الدخل.

أن مختلف النظريات الوضعية التي اهتمت بالتنمية، تؤخذ عليها سلبية مشتركة بارزة تتمثل في كونها نابعة من خلفية من القيم والتصورات التي تجد مصدرها في بيئة تختلف في خصائصها عن المجتمعات النامية ومعادلة الإنسان النفسية والاجتماعية فيها، وتبعا لذالك لم ينجم عن تقديمها كوصفات جاهزة لإطلاق قوى النمو في هذه المجتمعات إلا مزيد من الفقر وتعميق التخلف.

[1]-مصيطفى عبد اللطيف، مرجع سابق، ص:14.

المبحث الثاني: منهجية قياس التنمية

بما أن مصطلح التنمية قد يعني أشياء متعددة بالنسبة للأفراد المختلفين، وكونه يختلف عن النمو، الذي يعتبر شرطا ضروريا لأحداث التنمية، غير انه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فان قياسها باستخدام بعض المعايير يسمح بمعرفة ما هي الدول النامية وما الدول التي لا تعتبر نامية، واهم تلك المعايير، معيار الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية.

المطلب الأول: عناصر التنمية

و وفقا لما سبق، فالتنمية تحتوي على عدد من العناصر تساعد على قياسها ومن أهمها:[1]

الفرع الأول: الشمولية

فالتنمية هي تغير شامل ينطوي على الجانب الاقتصادي، الثقافي، السياسي، الاجتماعي والأخلاقي. وبذالك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد، والتوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية، وتوطُّن القدرة التكنولوجية، والاعتماد على الذات، وبناء اقتصاد وطني متكامل. وتأكيدا لشمولية التنمية، أنها تنصرف إلى الإخلال المستمر بحالات التوازن والثبات الموجود، لكي ينتقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة توازن جديد يختلف عن اللاتوازن السابق.

الفرع الثاني: نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن؛ مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

الفرع الثالث: حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة

إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذالك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

الفرع الرابع: ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد

لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات إن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.

[1] - محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص:15.

الفرع الخامس: تغير هيكل الإنتاج

تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

المطلب الثاني: طرق قياس التنمية

يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، إضافة إلى ذالك فهي تتطلب مجموعة من التغيرات الهيكلية التي تمس الجوانب الاقتصادية و غير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص فيما يلي:

الفرع الأول:المقاييس الاقتصادية التقليدية

بصفة عامة كانت تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي(GNP)، غير أن الشواهد التاريخية أظهرت أن هذا المؤشر غير دقيق في الحكم على درجة التنمية المحققة في البلدان النامية، حيث غالبا ما يصاحبه زيادة في عدد السكان وارتفاع الأسعار، لذالك يستخدم الاقتصاديون مؤشران اقتصاديان آخران للتنمية، احدهما معدل نمو متوسط الدخل الفردي(GNI per Capita)، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج والمخرجات بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه، أما الآخر فهو معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد(النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد– معدل التضخم).

من جانب آخر وبتسلسل الأحداث التاريخية لعملية التنمية في البلدان النامية، فقد ركز الأدب الاقتصادي على بعض المؤشرات غير الاقتصادية مثل المعايير الاجتماعية (التعليم، الصحة وتوفير السكنات) مما زاد الاهتمام الدولي بها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وهذا بسبب الانتشار الواسع للفقر والبطالة وعدم المساواة، والتي لم تكن تأخذ إلا حيزا ضيقا في برامج الحكومات المحلية.[1]

الفرع الثاني:المقاييس الجديدة للتنمية

لقد مر وقت طويل والاقتصاديون يعاملون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد، منفصلة عن الأفكار السياسية ومستبعدة دور الأفراد في المجتمع، إلا أن تم جمع نظرية في الاقتصاد السياسي تشرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذالك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء، أي تحقيق التنمية البشرية، وتجسد ذالك من خلال تغير نظرة البنك الدولي

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص:118.

الذي ساند كثيرا النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانينات، حيث أكد في تقريره الصادر عام 1991 عن التنمية الدولية أن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، التي لا تتضمن فقط مجرد ارتفاع الدخل،بل تشمل موضوعات مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة وفقر اقل وبيئة أنقى وتوازن أكثر، ومساواة في الفرص وحرية شخصية وفردية اكبر، وحياة أغنى بالثقافة، وهي معايير اجتماعية لابد أن تسير جنبا إلى جنب مع عملية التصنيع، الذي يضمن تلبية تلك الحاجات الأساسية.[1]

أ - **التغذية:**

حيث شكل الأمن الغذائي أهمية قصوى للسلم الاجتماعي، حيث انه وبالرغم من زيادة الإنتاج العالمي للغذاء، إلا أن البلدان النامية لم تستطع التوفيق بينه وبين النمو السكاني، فلجأت إلى تغطية العجز بالاستيراد، الأمر الذي عرضها لازمات تقلبات الأسعار أو السياسات التجارية الدولية التفضيلية لبعض الدول دون الأخرى، مما هدد بعضا منها بالمجاعة، وذالك بسبب الاهتمام المفرط بالصناعة نتيجة الترويج المغلط لدورها الجوهري في عملية التنمية، وإهمالها المقصود أو غير المقصود بالزراعة، وهي مسؤولية مشتركة بين السلطات الحكومية والمنظمات الدولية، التي قدمت لها معونات غير متكافئة للقطاعين.

ب - **الصحة:**

إن عدم كفاية الغذاء تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الصحية وتزيد من معدلات وفيات الأطفال وتخفض متوسطات الأعمار وكذا مستويات الإنتاجية، مما يترتب عليه انخفاض في المداخيل، وهي كلها حلقات مترابطة، فالعمال الذين يتمتعون بصحة جيدة هم أكثر إنتاجية من العمال غير الأصحاء، ذالك أن الصحة الجيدة ترفع دخل الفرد من خلال مجموعة من القنوات،حيث يؤدي انخفاض الوفيات وارتفاع طول العمر إلى تحفيز الجيل الحالي على الادخار والتخطيط للتقاعد، مما يؤثر على معدلات الادخار الوطني فيتعزز الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي بدرجة كبيرة، كما أن تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة خالية من الأمراض والأوبئة يؤدي إلى مزيد من النمو، وحيث يؤدي تعزيز التعليم من خلال المزيد من الاستثمار فيه إلى جعله أكثر جاذبية إذا كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة، الأمر الذي يدفعهم لرفع معدلات المواظبة على الدراسة والتطور المعرفي.

[1]- كبداني سيد احمد، مرجع سابق، ص ص:24-26.

ت - التعليم:

عند الحديث عن التنمية فلا بد من معرفة التقدم الحاصل على مستوى شبكات التعليم، حيث لا تزال حصة الفرد من التعليم في البلدان النامية اقل منه في البلدان المتقدمة، وهذا بالرغم من أن الدراسات التطبيقية أثبتت العلاقة الطردية بين التعليم ومستوى الدخل، حيث تؤدي زيادة المعرفة واكتساب مهارات جديدة إلى زيادة الإنتاجية وترشيد الإنفاق، بمعنى زيادة الدخل والادخار والاستثمار، وعليه يتوجب على حكومات تلك الدول وضع المناهج التعليمية والتدريبية والتأهيلية بما يتناسب واستراتيجيات التنمية المتبعة، التي تتطلب تخفيض أعداد الأميين وزيادة نسب المسجلين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وزيادة نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الإنفاق الحكومي والى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثالث:المقاييس الحديثة للتنمية

إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية. وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق نظام اجتماعي بكامله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية، وهذا مقارنة بإفراد ومجتمعات أخرى، مما يجعل التنمية مطالبة بتحقيق ثلاث قيم جوهرية مشتركة فيما بين المجتمعات في كل الأوقات وهي:

- **القدرة على العيش:**

بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية، فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة، ومنها الغذاء والمسكن والصحة والحماية. وكل غياب لأحدها أو عجز يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق، لذا يجب على كل نشاط اقتصادي أن يمد الناس بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج عن غياب وقلة تلك الحاجات.

- **تقدير الذات واحترامها:**

إن عدم الإحساس بعزة النفس والثقة بها لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة، كعدم إحساسه بالأهلية واحترام الذات وشعوره بأنه أداة يستخدمها الآخرون من اجل مصالحهم الخاصة، وكل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتعدد مكوناتها من الثقة، الهوية، الاحترام، الشرف، الإقرار والاعتراف بوجود إنسان معين، وهذا التنوع في عزة النفس يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها مشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة، ويصعب على من هو متأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام وعزة النفس.

- **الحرية من الاستعباد:**

بمعنى الحق في الاختيار، فالحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة، والتحرر من البؤس والمؤسسات غير السلمية والمعتقدات الخاطئة، فالحرية تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات وأفرادها معا مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية. والحرية متعددة منها السياسية التي تشتمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون، وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص، مما جعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضع مؤشرا لقياس الحرية البشرية.

المطلب الثالث: دور المنظمات الدولية في تطوير المقاييس

انصب الاهتمام منذ أواخر الستينات على بناء نسق متكامل وشامل من المؤشرات التي ترصد الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة للمقارنة على فترات زمنية للدولة الواحدة، ومقارنة أوضاع البلدان بعضها ببعض، وتتمثل جهود المنظمات الدولية في مجال مؤشرات التنمية في كل من:[1]

الفرع الأول:البنك الدولي

يصدر البنك الدولي سنويا (مجلد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية)، كمصدر إحصائي يخصص صفحتين لكل دولة ويعرض كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدولة الواحدة، مقارنة بما كانت عليه في فترات زمنية سابقة دون أي تحليل أو تعليق وتشمل:

- الموارد البشرية: حجم السكان، قوة العمل، الموارد الطبيعية، الدخل والفقر.
- الإنفاق: الغذاء، المسكن، النقل، المواصلات، الوقود والطاقة.
- الاستثمار: الصحة والتعليم.

ويصدر البنك الدولي منذ حوالي ربع قرن تقرير التنمية في العالم، يخصص جزء منه لموضوع يتم مناقشته والذي يشكل الجزء الأكبر من التقرير، وملحق به جداول تحتوي على مجموعة مختارة من مؤشرات التنمية الاقتصادية في العالم.

ويصدر عن البنك الدولي أيضا مجلد مؤشرات التنمية في العالم، وهي مجموعة من الجداول تحتوي على 600مؤشر يتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ل152 دولة بهدف مساعدتها على وضع السياسات وتقييم النتائج، ويقدم صورة واضحة عن اتجاهات الفقر،والرفاه الاجتماعي، واستخدامات الموارد البيئية، وأداء القطاع العام، والتكامل الاقتصادي العالمي،ويرصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية التي اتفقت عليها البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في الألفية.

[1]- مفيدة خالد الزقوزي، مرجع سابق، ص ص:109-123.

الفرع الثاني:البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تقريرا سنويا منذ عام 1990 يحمل عنوان تقرير التنمية البشرية يخصص لموضوع معين في التنمية، وتنطلق تقارير التنمية البشرية الدولية من مفهوم محدد للتنمية باعتبارها توسع الخيارات أمام الناس، وهي خيارات أساسية كالصحة والتعليم والعيش اللائق، وأخرى إضافية كالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الإنسان، وهي خيارات بلا حدود لأنها متغيرة بمرور الزمن.

الفرع الثالث:منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي

بدأت المنظمة في برنامج خاص للمؤشرات الاجتماعية للتنمية في عام 1970 أصدرت به قائمة تناولت 14 اهتماما وهي الحياة الصحية، استخدام الإمكانات بالتعلم، التعليم، توافر فرص العمل، جودة الحياة الخاصة بالعمل، استخدام الوقت، الدخل، الثروة، أحوال السكن، سهولة الحصول على الخدمات، المضايقات البيئية، الروابط الاجتماعية والتعرض للمخاطر والشعور بالتهديد. ثم اختصرت في ثمان اهتمامات:

- **الصحة:** تقاس بمؤشر العجز عن ممارسة الفرد لنشاطه العادي،
- **التعلم والتعليم:** التعلم يقاس بمعدل القراءة والكتابة، والتعليم يقاس بعدد سنوات التعليم الأساسي بالنسبة للسكان،
- **توافر العمل:** يقاس عن طريق معدل البطالة،
- **نوعية العمل:** تقاس بمتوسط ساعات العمل،
- **استخدام الوقت:** يقاس عن طريق متوسط حجم وقت الفراغ الأسبوعي،
- **الطلب على السلع والخدمات:** يقاس بطريقة توزيع الدخل،
- **البيئة:** أحوال المسكن من حيث المساحة ووجود المرافق وتوافر الخدمات،
- **الاتصال الاجتماعي:** يقاس بمعدل الانتحار،
- **الأمان الشخصي:** يقاس من خلال الإصابات التي تؤدي للوفيات.

وقد انصرف جهد المنظمة بعد ذالك إلى إعداد مشروع يعرف مؤشر السياق ويضم سبعة مؤشرات هي: الدخل القومي، نسبة إعالة كبار السن، اللاجئين، الأسر التي يوجد بها أحد الوالدين، معدلات الخصوبة، الأجانب أي السكان من أصل أجنبي، ومعدلات الطلاق.

المبحث الثالث: وضعية التنمية في الوطن العربي

يتخبط العالم العربي في دوامة لا خروج منها تطال مختلف المجالات، فهو يعيش في حالة من الركود و الاضمحلال رغم كافة المحاولات وانتهاج مختلف السياسات للخروج من هذه الحالة،لكن لم تأتي بالنتائج المطلوبة مما جعل الفجوة تزيد بينه وبين المجتمعات المتقدمة بشكل كبير.

المطلب الأول: عوامل التنمية في الوطن العربي

هناك عدة عوامل تتحكم في التنمية في الوطن العربي والتي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول:العوامل الاقتصادية

تسعى التنمية من خلال برامجها القضاء على النظام الاقتصادي التقليدي و البسيط الذي يعتمد أساسا على اقتصاديات الكفاف، الذي يتميز بانخفاض الإنتاجية و بتوجيه الإنتاج لتلبية الاستهلاك المحلي قصير المدى، لمواجهة الحاجات الضرورية و الأساسية للحياة.و تشمل عوامل التنمية الاقتصادية ما يلي:[1]

- ✓ **استثمار رأس المال:**

التصنيع يتطلب إحداث تحويلات أساسية في توجيه رأس المال من المجالات غير الإنتاجية كشراء الأراضي و الإنفاق في الاحتفالات و الطقوس الدينية، ليستثمر في المجالات الإنتاجية المتمثلة في شراء التكنولوجيا الحديثة للتصنيع و تدريب العمال و تكوين القيادات الفنية و الإدارية، كما يجب أن يوجه قدر كبير من رأس المال لبناء الهياكل الأساسية كالطرق و المواصلات و التعليم، ومما لا شك فيه أن الدول النامية تعاني من نقص كبير في عمليات التكوين الرأسمالي بسبب افتقارها إلى المشروعات الإنتاجية الكبيرة.

- ✓ **تحويل وتعبئة القوى العاملة:**

تتطلب التنمية الاقتصادية أيضا إحداث تغيرات أساسية في البناء المهني داخل المجتمع ومع انطلاق عملية التصنيع فيجب توجيه جزء كبير من القوى العاملة نحو الصناعة و الخدمات التي تتطلبها ونحو المهن الفنية العليا التي تتطلبها عملية التنمية الشاملة، ويجب أن نشير أيضا إلى أن اغلب الدول النامية تعاني من بطالة مقنعة في الزراعة وبالتالي فان تحويل جزء من القوى العاملة من هذا المجال نحو الصناعة و الخدمات لا يترتب عنه انخفاض في الإنتاجية الزراعية.

إذن البديل العملي يتمثل في تحديث الزراعة بإدخال أجهزة ميكانيكية للإنتاج محل العمل اليدوي، مع استخدام طرق زراعية متقدمة مع عمليات المكننة، مثل مشروعات التجميع الزراعي و الدورات الزراعية.

[1]- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة الدكتوراه، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،عمان،2008،ص74.

الفرع الثاني:العوامل السياسية

لا تأتي برامج التنمية إلا بعد تحقيق استلال وطني تام ، ومن المتعارف عليه أن جميع الدول العربية تعرضت للاستعمار و هي في تبعية له إلى حد الآن،حيث خلق لها هذا الاستعمار الازدواجية الاقتصادية، ومن هنا فان التحرر السياسي هو حتمية لأية تنمية جادة داخل المجتمعات، و تتمثل عوامل التنمية السياسية في:

- ✓ **بروز الدور الذي تلعبه الدولة في التنمية:**

حيث في الدول العربية يتزايد تدخل السلطات العامة في مجال النشاط الاقتصادي، ويتم هذا التدخل من خلال إصدار التشريعات التي تكفل علاج المشاكل الاقتصادية كالتشريعات العمالية والتنظيمات الضريبية.

- ✓ **تنمية التنظيمات و تبني التحديث السياسي:**

ومن أهم جوانب التحديث السياسي تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع دون تمييز بينهم لاختلاف اللون أو الدين أو اللغة أو العرق،إضافة إلى ضرورة تحقيق المشاركة الشعبية الكاملة في صنع القرارات السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو القومي، فهذه المشاركة لها أهمية من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسي أو من حيث شعورهم بالولاء للدولة.

الفرع الثالث:العوامل الثقافية

تعد العوامل الثقافية من بين الأمور الأساسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار إلى جانب التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، فان للقيم ونسق المعتقدات له علاقة بتحقيق التقدم الاجتماعي و الاقتصاديين إذن فلا بد من تحديث القيم و المعتقدات في ظل التحديث التكنولوجي الذي بدوره يسهم في تحديث القيم والأفكار ، كما أن لهذا التحديث من شانه أن يسهم في دعم حركة التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع:العوامل الاجتماعية

لا تتحقق عملية التنمية الاجتماعية في الوطن العربي إلا بتوفر العوامل الآتية:

- ✓ **ارتفاع معدل التحضير:**

ونعني بالتحضير اتساع حجم ونطاق المدن وتزايد أعداد و نسب السكان بها إلى سكان المجتمع، فالمدينة تتميز عن الريف بكونها تتوفر على جميع شروط ومتطلبات الحياة كالنقل و الرعاية الصحية و الخدمات الاجتماعية مما يجعل سكان الأرياف ينزحون نحو المدن لان المدن تتوفر على مناصب الشغل و الذي يؤدي بدوره إلى توفير اليد العاملة في المؤسسات بمختلف أنواعها لاسيما المهرة وهذا من شانه أن يقلل من حجم البطالة ،

بالإضافة إلى ذلك فان المدينة تتوفر على مؤسسات التعليم التي من شانها أن تقضي على ظاهرة الأمية الذي يتميز بها المجتمع الريفي. كل هذه الأسباب تجعل سكان الأرياف يرغبون في الهجرة إلى المدينة لأجل البحث عن فرصة عمل وتحسين مستوى المعيشة و الاستقرار وهذا سيؤدي إلى توسيع نطاق حجم المدينة و ارتفاع نسبة التحضير.

✓ **نمو الحراك الجغرافي و المهني الاجتماعي:**

ويقصد بالحراك الجغرافي انتقال الأشخاص على شكل هجرات دائمة أما الحراك المهني فهو تغير أعمال الناس من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي مما سيشكل أزمة غذائية و الاتجاه نحو الاستيراد المفرط للمواد الغذائية.[1]

أن هذه الأنواع من الحراك تتزايد بمعدلات سريعة مع تزايد معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و نتيجة لانتقال اليد العاملة الماهرة من المدن و الاشتغال في الصناعات وعمليات الإنتاج سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **تغير المكانة الاجتماعية للشباب وكبار السن:**

حيث يعتبر من العمليات المساعدة على تحقيق التنمية الاجتماعية، فانتقال الشاب من الريف نحو المدينة سوف يتغير تدريجيا نظرا لتغير الظروف مقارنة مع الريف فهذا الأمر سيحرر من المعتقدات و الضوابط التقليدية للشاب الريفي عندما تتاح له الفرصة للتعلم و العمل الذي سيحقق له الاستقلال المالي وتتشكل لديه أفكار تساهم في صياغة ثقافته ومكانته الاجتماعية وبالتالي إضعاف دور الأسرة كضابط لسلوك الشاب نتيجة لتعرض النشا الجديد لمجموعة من الخبرات خارج نطاق الأسرة أو العشيرة كما هو شائع في المجتمعات الريفية، كما أن كبار السن سوف يفقدون لمراكزهم وهيبتهم بعد انتشار التعليم

و تغير نظام التقييم الاجتماعي لتقوم على أساس الانجاز وما يحتله الفرد من مكانة مهنية وتعليمية وما يقدمه للمجتمع من نفع،وبالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية.

✓ **نمو التنظيمات التطوعية:**

من الملاحظ أن التنظيمات و المؤسسات التطوعية في ازدهار في الدول النامية مع عمليات التحول والتنمية الاقتصادية و التحديث الحضاري، إلا أن هذه التنظيمات تختلف من حيث أهدافها بسبب الغرض الذي نشئت من اجله والتعقد في الحياة والعلاقات والمصالح الاجتماعي، إضافة إلى الانقسام الاجتماعي و المهني و الاقتصادي. فهذا الانقسام و التعقيد سيؤدي إلى تشجيع الفئات المتجانسة على تكوين تنظيم معين من اجل الدفاع عن حقوق

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية–تبعات العولمة الاقتصادية و التكامل الدولي– الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة، 2009،ص209.

أبنائه أو يكفل لهم الأمن و العون المتبادل، ويساهم في الترفيه عنهم ومن ابرز هذه التنظيمات (النقابات المهنية و العمالية، الاتحادات التجارية و الجمعيات الشعبية و النوادي).

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية في الوطن العربي

من خلال هذا المطلب سوف نعرض بعض المؤشرات التنموية في الوطن العربي والتي سنلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي

لقد تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2013 بعدد من العوامل، فمن جهة تراجعت معدلات النمو المسجلة في الدول العربية المصدرة للنفط انعكاسا لانخفاض كميات الإنتاج النفطي في بعض تلك الدول بالإضافة إلى تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط.و من جهة أخرى، استمر تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط بظروف تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي و باستمرار التداعيات الناتجة عن التحولات السياسية التي تمر بها بعض بلدان المنطقة منذ عام 2011.

والتي نلخصها فيمايلي:[1]

1- <u>الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية</u>:

سجل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية نموا محدودا خلال عام2013 حيث ارتفع من 2633.5 مليار دولار عام 2012 إلى2734.1مليار دولار سنة 2013،وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة فقد سجلت الدول العربية معدل نمو بلغ 4.2 % عام2013 مقارنة بنحو4.6%عام 2012.

2 -<u>نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي</u>:

هناك تفاوت كبير واضح في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي في مختلف الدول العربية، حيث يرتفع هذا المعدل في البلدان التي تتمتع بناتج إجمالي كبير و عدد سكان قليل، و ينخفض هذا المعدل كلما ارتفع عدد السكان، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية بشكل طفيف من حوالي 7998دولار عام 2012 الى8109دولار عام 2013،فيما نما متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية بنسبة 1.6 % عام 2013بالمقارنة مع سنة 2012 الذي نما بنحو4.8%.

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، <u>تحليل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2013</u>،ص04.

3 -معدل البطالة:

تعاني جل البلدان العربية من ارتفاع معدلات البطالة و التي تعود بالدرجة الأولى إلى معدل النمو السكاني الكبير في هذه البلدان، وكذلك لضعف الاستثمار إلا أنها تنخفض بشكل واضح في دول الخليج لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة عائدات البترول، كما أنها تسمح بهجرة العمالة إليها. فمعدلات البطالة في معظم الدول العربية تتجاوز نسبة 15 % وتقل في دول الخليج لتتراوح بين0.8 و 2.3% سنة 2006.[1]

إن هذه المفارقات في معدلات البطالة ناتجة عن التفاوت في الثروات الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي.

4- الدين الخارجي:

إن هذا الوضع سيشكل عقبة أساسية على مسارات التنمية وتطورها في الدول العربية، حيث أن ارتفاع حجم الديون الخارجية سينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي في هذه الدول إذ يتحول جزء كبير من النمو الاقتصادي لخدمة الدين العام ويبلغ مجموع الديون للدول العربية 162.5 مليار دولار، الأمر الذي سيؤثر سلبا على فرص التنمية.

5- خط الفقر:

يعيش 7.4 % من سكان الوطن العربي على معدل دولار واحد يوميا وهم الذين يمثلون السكان تحت خط الفقر وهذا حسب عام2012 بالمقارنة مع4.1% عام 2010 وهذه النسبة تختلف بسبب عدم الإفصاح عن مستوى حجم من هم تحت خط الفقر في كل دولة، و لا تعترف هذه الدول بوجود فقراء لديها لاختلاف معايير التقدير في تحديد هذا المستوى من الفقر فوفقا لتقديرات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لسنة2002 يعيش حوالي ربع سكان الوطن العربي على دولار واحد يوميا، ويساوي تعدادهم 62مليون نسمة تتفاوت نسبهم بين دولة وأخرى.

الفرع الثاني:مؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية

ونعني بذلك المؤشرات المعبرة عن حياة صحية و مديدة.[2]

1-العمر المتوقع عند الولادة:

تختلف تقديرات متوسط العمر عند الميلاد بين البلدان العربية بدرجة كبيرة حيث لا يوجد تفسيرا لهذا التفاوت بين الدول الأشقاء فكل شعوب العالم لا توجد بينهم هذه الاختلافات الكبيرة وان وجدت فهي لا تتعدى 05 سنوات ضمن نطاق المجموعة الواحدة. والجدير بالذكر أن معدل العمر عند الولادة في تحسن خلال الآونة الأخيرة.

[1] - حسن محمد شعبان، إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها،منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الأداء و العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق،2007،ص ص:05 -11.

[2]- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،الطبعة الثانية، 1999،ص172.

2-معدل وفيات الأطفال الرضع:

لقد عرف هذا المعدل تطورا ملحوظا في بعض البلدان العربية بانخفاضه، لكن بالمقابل بقيت أقطار أخرى لم شهد تلك القفزة وبقيت هذه المعدلات مرتفعة بشكل كبير حيث بلغت 133 وفاة لكل ألف ولادة.

3-الصحة:

نلاحظ أن البلدان التي تحظى بعمر متوقع قصير نفسها التي ترتفع فيها نسبة وفيات الأطفال الرضع نظرا لعدم مقدرتهم الحصول على مصادر مياه صالحة و الاستفادة من قنوات الصرف الصحي يكون منخفض لديها مثل الصومال و جيبوتي و موريتانيا. وتتميز معدلات الإنفاق على الصحة في جميع البلدان العربية بالانخفاض حيث بلغت أعلى معدل في تونس بنسبة 4.9 % من الناتج الإجمالي لسنة 2001 و في الأردن 4.5 % وبالنسبة لعدد الأطباء للسكان فيتراوح هذا المعدل في موريتانيا14 طبيب لكل100 ألف من السكان، أما في اليمن 22 طبيب و السودان 16طبيب بينما لبنان هناك 270 طبيب لكل 100 ألف من السكان، و في مصر 218 و قطر 220 طبيب.

4-اكتساب المعرفة:

تبذل جميع الدول العربية جهودا استثنائية من اجل توفير الفرص اللازمة لإلحاق جميع الأطفال بمقاعد الدراسة وأصدرت بعض هذه البلدان مراسيم بهذا الخصوص وقوانين تتضمن عقوبات جازمة لمن لا يقدم على تسجيل أولاده في مرحلة الابتدائية، لكن بالمقابل هناك بلدان لن تستطيع حتى الآن تامين الحد الأدنى من الفرص مثل جيبوتي و جزر القمر. وفي مجال البحث العلمي يتميز الإنفاق العربي بضالته و افتقار الدول العربية إلى العاملين في مجال البحث العلمي.

رغم كل الجهود والخطوات الواسعة الذي قطعته البلدان العربية في مجال التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين ما زالت معدلات الأمية منتشرة بشكل كبير حيث تبلغ أكثر من40 % من مجموع السكان وهي أعلى من المتوسط الدولي.

5-الاستفادة من تقنية المعلومات و الاتصال:

تحتل البلدان العربية المرتبة الأخيرة من حيث عدد مستخدمي الانترنت، ونجد أعلى نسبة في الإمارات العربية المتحدة، كما أن هناك ضعف في محتوى شبكة الانترنت العربية بالمواقع العلمية والمفيدة باللغة العربية فأغلبيتها مواقع ترفيهية، أما بالنسبة لوسائل الاتصال الأخرى كالهاتف فتتباين أعداد وحجم مستخدميها من بلد لآخر.حيث تعتبر الدول العربية مستهلكة لهذه التقنية وليست منتجة لها، هذا الأمر له تأثير سلبي في مدى تطور عناصر

التنمية المنتجة و يكرس بشكل كبير النمط الاستهلاكي للتقنية. لكن في مطلع ألفية الأخيرة حدث تطور كبير نتيجة الطفرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات إلا أنها تبقى فاشلة.

المطلب الثالث: معوقات التنمية في الوطن العربي

هناك مجموعة من العقبات مازالت تواجه الخطط التنموية في الدول العربية يجب التعرف عليها من اجل جبرها أو التخلص منها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

الفرع الأول:المعوقات اقتصادية

حيث تشمل هذه المعوقات الأمور التالية:

✓ **الدائرة المفرغة للفقر:**

تعتبر الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتميز بانخفاض الدخول والذي يعد السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، ومنه انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي لما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي ، وبتكرار هذه الحلقات باستمرار سيصعب عليها التقدم في مسار التنمية، إلا إذا لجأت إلى التمويل الخارجي لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية، أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل اقتصاد السوق، أو غيرها من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج ومن قم في النمو.

✓ **ضيق حجم السوق:**

تقوم التنمية على تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه الدول النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية و غيرها، فان تلك الاستراتيجيات تقتضي إقامة المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل وكذلك الاستفادة من التطور التقني في خفض تكلفة وحدة الإنتاج و زيادة ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. غير أن عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة يعود إلى ضيق حجم السوق الذي يعزى إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج، والذي تسببت فيه الحلقة المفرغة للفقر.

✓ **النقص في الكوادر المحلية في الدول العربية:**

ويعود ذلك إلى عدم تطوير المدارس والتعليم بالرغم من تزايد عدد الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية في الدول العربية بشكل مستمر،مع هروب الأدمغة إلى الخارج.

[1]- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مرجع سابق، ص175.

✓ **التبعية الاقتصادية وهيمنة قطاع النفط في الدول العربية:**

حيث تختلف درجة اعتماد الاقتصاد على النفط من دولة لأخرى إلا أن معظم الدول العربية و أعضاء الأوبك خاصة تعتمد في اقتصادها الوطني على النفط ويتجسد ذلك من خلال إجمالي هيكل الصادرات أو في إجمالي الدخل، فقد تراوحت حصة النفط في صافي الدخل القومي بين54.3و82.7 % وهي في تزايد مستمر في الآونة الأخيرة.

✓ **التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية:**

يضم الوطن العربي دولا ذات ظروف سياسية واجتماعية و اقتصادية متباينة، كما أنها تختلف عن بعضها البعض من حيث المؤشرات الطبيعية و الديموغرافية رغم أنها تملك لغة مشتركة، وتاريخ مشترك.

الفرع الثاني:معوقات سياسية و نظامية

يرى بعض المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال سمير أمين إن على البلدان الصناعية تحمل مسؤوليتها تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها، وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها، حيث أن معظمها كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة زمنية طويلة، مما جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال مايلي:[1]

- **التبعية السياسية:**

إن معظم الأنظمة الدستورية والقانونية في هذه الدول مستمدة في الغالب من نظم مستعمريها رغم حصولها على الاستقلال السياسي،مما يجعلها معرضة في أي وقت للتهديد الأجنبي إذا لم تنتهج نفس مناهجها من التشريعات التي قد تتعارض مع الأعراف والتقاليد المحلية، الأمر الذي قد تستغله الدول المستعمرة كوسيلة ضغط على حكومات تلك البلدان من خلال المعارضة المحلية،فمثلا تنتشر الثقافات الغربية والمؤسسات المروجة لها و المؤسسات الاقتصادية المختلفة داخل تلك البلدان مما يجعلها تسيطر على تجارتها الخارجية و الداخلية، لتمنع بذلك التحول السريع نحو التصنيع وبناء قاعدة صناعية محلية تعتمد على الذات، وبالتالي تعوق بناء التكنولوجيا المحلية.

- **الاستبداد بالسلطة:**

حيث تتميز الأنظمة العربية بطابع احتكاري للسلطة ، فالسلطة تحتكر كافة أوجه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية بعيدا عن مصالح المجتمع المدني،مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية و الحراك المجتمعي.كما أن حقوق المواطن في الدول العربية مهضومة.

[1]- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مرجع سابق، ص177.

- **عدم الاستقرار الأمني:**

تتطلب عملية التنمية تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون وجود مناخ سياسي فعال يمنح الاستقرار الأمني، الذي يعتبر شرطا ضروريا لجذب المستثمرين،ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تجنب الاضطرابات العرقية والأمنية و كذا المنازعات الخارجية و اندماجها مع القانون الدولي، وسواء ما تعلق بتعزيز الديمقراطية أو بالحكم الراشد مع ضرورة الحرص على استقرار الحكومات المنتخبة لفترة زمنية مقبولة تسمح بتنفيذ مخططات التنمية.

الفرع الثالث:المعوقات الاجتماعية

تتضح هذه المعوقات من خلال ضعف المشاركة الجماعية في خطط التنمية بسبب تسلط فئة معينة على مشاريع التنمية وبالتالي فهم دائما يسعون إلى الاحتفاظ بمكانتهم لأطول فترة ممكنة وتحتكر الامتيازات و الاستفادة من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لصالحهم، إضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات و اقتصارها في الجهات العليا مما يؤدي إلى ظهور خلافات وصراعات داخلية فيما بين الأفراد وتنعدم بذلك ثقة المجتمع في أصحاب القرار والسلطة ومنه انخفاض أو ضعف المشاركة الجماعية في تحقيق التنمية.

كما أن هذه الخلافات و الصراعات التي نجدها بين جيلين جيل المجتمع التقليدي المحافظ وجيل المجددين، خاصة وان المجتمع العربي مازال يغلب عليه طابع المجتمع التقليدي الرافض للتجديد وهذا ما يعيق عملية التنمية.

الفرع الرابع:معوقات ثقافية

إن التنمية الثقافية مشروطة بتطور و أوضاع لابد من توفرها، لكن الظروف الحالية للمجتمع والثقافة العربيين تواجه عوائق عديدة تغيب شروط التقدم الثقافي، والتي من أهمها مايلي:[1]

- ✓ غياب الديمقراطية و ضمانات حقوق الإنسان.
- ✓ التخلف الاقتصادي والحرمان من الحقوق الثقافية.
- ✓ انتشار التفكير الغربي غير عملي في أوساط المجتمعات العربية، والرغبة في الهجرة نحو الخارج.
- ✓ انخفاض مستوى التعليم التقني.

[1]-صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مرجع سبق ذكره،ص207.

خلاصة:

لقد خلصنا من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي لن تكون إلا بعد تطوير الإطار المؤسسي الملائم، والتركيز على نوعية النمو و ليس فقط على معدلاته والسعي لسياسة فاعلة في تنويع مصادر الدخل الوطني، وكذلك الاهتمام بالقضايا البيئية، وتطوير القاعدة التكنولوجية و العلمية وأيضا الاهتمام بالثروة البشرية بمختلف جوانبها.

ومما لا يخفى على الجميع أن التنمية في الوطن العربي متفاوتة بسبب اختلاف معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الأطر التشريعية المستمدة من الخارج فهي تؤثر بشكل سلبي على توجهات السياسات التنموية المنتهجة من قبل هذه الدول .

تبقى العبرة الأساسية من التجارب الإنمائية الناجحة في أن الإطار المؤسسي المبني على الحكم الصالح و المشاركة و المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الفاعلة التي تتمتع بمستوى مرتفع من الكفاءة و الشفافية تشكل في مجملها شرطا ضروريا لتحقيق التنمية في مفهومها المعاصر.

الفصل الثالث: مستقبل التنمية العربية في ظل التعاون الاقتصادي العربي

تمهيد

المبحث الأول: مـتطلبات تفعيل التنمية في الوطن العربي

المطلب الأول: القيام بإصلاحات لتدعيم أواصر التعاون على مستوى الوطن العربي

المطلب الثاني: تقوية المركز التنافسي للدول العربية في ظل النظام التجاري الدولي

المطلب الثالث: تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية و الدخول في مشروعات مشتركة

المبحث الثاني: سبل تفعيل التنمية في الوطن العربي

المطلب الأول: التعاون الإقليمي

المطلب الثاني: الاستقلالية الاقتصادية

المطلب الثالث: تحقيق التقدم الثقافي

المبحث الثالث: مستقبل التنمية في الوطن العربي و تحدياتها

المطلب الأول: نتائج التنمية في الوطن العربي

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

المطلب الثالث: التحديات الداخلية و الدولية

خلاصة

تمهيد:

يرتبط القرار الاقتصادي و الخيار التنموي في الوطن العربي بالقرار و المصلحة السيادية للدولة، و هو ما تجسده الحكومات في مخططاتها و برامجها. لذا لا يمكننا الحديث عن اقتصاد عربي ككتلة واحدة بل عن اقتصاديات إقليمية قطرية لكل دولة أو اقتصاد قطر كل دولة على حدة، وإن كان هناك اقتصاد عربي إقليمي فهو لا يتعدى عمليتي التنسيق والتعاون فيما بين الدول العربية محاولة منها تجميع إمكانياتها و مقوماتها لمواجهة التطورات و المتغيرات العالمية التي فرضت عليها. خصوصا وان عصرنا هذا تهيمن فيه مصالح الدول الكبرى، حيث لا يعترف بالدول الضعيفة و المتخلفة اقتصاديا.

ولقد تناولت بعض المؤسسات الاقتصادية و المالية الدولية و الإقليمية في تقاريرها موضوع اقتصاد الدول العربية و مشكلات التنمية الاقتصادية و البشرية فاصطلحت عليها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أشارت هذه التقارير إلى تعامل دول المنطقة ككتلة واحدة متجانسة و مقارنتها بالتكتلات الأخرى الأكثر اندماجا. فالكثير من المؤسسات الدولية و القيادات السياسية في العالم دعت إلى ضرورة اندماج دول مجلس التعاون الخليجي و دول المغرب العربي، ورأت بأنها مسالة مطلوبة لضمان نموها من ناحية ومن ناحية أخرى للتعامل معها ككتلة و سوق أوسع.

للتفصيل في الموضوع أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي: المبحث الأول تطرقنا فيه إلى موضوع متطلبات تفعيل التنمية في الوطن العربي، واقتصرنا في المبحث الثاني بدراسة سبل تفعيل التنمية في الوطن العربي، أما المبحث الثالث والأخير فخصصناه لمستقبل التنمية في الوطن العربي وتحدياتها.

المبحث الأول: متطلبات تفعيل التنمية في الوطن العربي

من اجل تحقيق تنمية حقيقية تعود بالنفع على الوطن العربي و المواطن بالذات يجب توفير العديد من الأمور، وهذا ما سنوجزه في هذا المبحث حسب المطلوب باختصار.

المطلب الأول: القيام بإصلاحات لتدعيم أواصر التعاون على مستوى الوطن العربي

للوطن العربي إمكانيات عديدة يتمتع بها،و التي لو تم استغلالها أحسن استغلال من خلال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، لجعلت منه قوة اقتصادية تنافس التكتلات الاقتصادية في العالم. وبالتالي يتطلب تحقيق هذا التعاون القضاء على المعوقات التي تحول دون تحقيقه. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع مايلي:[1]

✓ تشجيع الاستثمارات العربية البينية، من خلال تسهيل عمليات انتقال رؤوس الأموال، وخفض القيود لأقصى حد ممكن، و التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية.

✓ إعادة النظر في الشركات العربية المشتركة التي يتعثر الكثير منها، وبحث حالة كل شركة على حدة، واتخاذ إجراءات إصلاحها أو تصفيتها، و أن تدار هذه المشروعات بعقلية القطاع الخاص.

✓ تنمية القطاع الخاص العربي و تدعيمه بغية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، في إطار خطة تكاملية على مستوى الوطن العربي تراعي احتياجات كل دولة وقدراتها، على أن يساهم في إعداد هذه الخطة ممثلون للقطاع الخاص من كل دولة للتعبير عن رأيهم و مصالحهم.

✓ تطوير نظم المعلومات و إعداد قاعدة بيانات حديثة و مفصلة عن المعلومات المتعلقة بالوطن العربي.

✓ تطوير البنية الأساسية بين دول الوطن العربي لتسهيل عمليات التبادل التجاري.

✓ تطوير أسواق المال العربية و القطاع المصرفي و الخدمات المالية الأخرى، لجذب رؤوس الأموال و المدخرات العربية الأجنبية داخل الوطن العربي.

✓ التنسيق بين المنظمات العربية في إطار جامعة الدول العربية بما يضمن عدم حدوث تعارض أو ازدواج في الاختصاصات.

✓ فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية بين الدول لتحقيق مصالح الوطن العربي ككل، وذلك من خلال قيام رؤساء الدول العربية بتبني هذا الفكر و ترويجه مقارنة بالتكتلات الأخرى.

✓ أن توفر الاتفاقيات العربية آليات لتعويض الأطراف المتضررة حتى لا تخشى بعض الدول الدخول في تعاون مشترك.

✓ تقوية دور جامعة الدول العربية و جعل قراراتها ملزمة لسائر الدول، وتوفير الدعم السياسي لها.

✓ و ضع قانون عربي موحد لضمانات الاستثمار و حوافزه داخل دول السوق العربية المشتركة، بما يفتح مجال التنافس في إطار أهمية المشروعات و الاستخدام الأمثل للموارد العربية.

[1]- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها – الطبعة الأولى2000، الطبعة الثانية2001، الطبعة الثالثة 2003، دار الشرق ، القاهرة،ص ص:110-111.

✓ القضاء على المعوقات الخاصة بانتقال السلع عبر الحدود العربية، ممثلة في إجراءات فحص البضاعة وتطبيق الاشتراطات الصحية و البيئية و الأمنية.

✓ القيام بتحقيق تنسيق السياسة الزراعية و الصناعية في إطار استغلال المزايا النسبية بكل دولة.

✓ تطوير منطقة التجارة الحرة العربية، وتحرير التجارة بمعدلات أسرع، و الاتفاق على قواعد للمنشأ بما يراعي المعايير الدولية، و التخلي عن القوائم السلبية.

المطلب الثاني: تقوية المركز التنافسي للدول العربية في ظل النظام التجاري الدولي

بسبب تفاوت مصالح الدول العربية، و تفاوت درجة اندماج الاقتصاديات العربية في الاقتصاد العالمي، يمكن وضع خطوط إستراتيجية لكي تتعامل بها الدول العربية مع أوضاع النظام التجاري الدولي في الأجل الطويل، وهي خطوط قد تختلف حولها و جهات النظر، كما يمكن أن يطلق على هذه الخطوط اسم إصلاح البيت من الداخل من اجل تقوية المركز التنافسي و التفاوضي للدول العربية في النظام التجاري الدولي وهي تتلخص فيمايلي:[1]

✓ تحديد القدرات الكامنة لكل دولة عربية، و العمل على تنميتها و التعرف على قدرات الدول المتقدمة، وبحث سبل مواجهتها و التعامل معها،لأننا إذا عرفنا قدراتنا و قدرات منافسينا فان إستراتيجيتنا لن تفشل.الحفاظ على المواقع الجيدة التي تحتلها الدول العربية أمام الدول المتقدمة ومنع تراجعها،خاصة في القضايا التي تحتل فيها الدول العربية موقفا تنافسيا مساويا أو اضعف من المتقدمة.

✓ الضغط على الدول المتقدمة في المجالات و المنتجات التي تحتل فيها الدول العربية موقفا تنافسيا مسيطرا، من خلال تقديم السلعة أو الخدمة بطرق غير تقليدية و الترويج المستمر لها.

✓ توعية الشعوب في الدول العربية،و خاصة الفئات المنتجة على ضرورة تبني قضايا دولها، لأنها إذا فقدت حماسها تجاه هذه القضايا فان الهزيمة ستكون مصير الدول العربية في ساحة النظام التجاري الدولي.

✓ تبني إستراتيجية مثالية في مجال غزو الأسواق الدولية، من خلال تقديم سلع مرتفعة الجودة، منخفضة السعر، منافسة للدول الأخرى.

✓ إيمان الدول العربية بان الحفاظ على بقاء أي دولة منها مرتبط بالحفاظ على بقاء الدول الأخرى، و أن الدول العربية هي نسيج واحد يجب العمل على الحفاظ عليه، فكل دولة منفردة لن تستطيع مواجهة التحديات المحيطة دون التعاون مع الدول العربية الأخرى،لان البقاء في ظل هذا النظام يعتمد على الاندماج و التعاون، و لن يتأتى ذلك إلا من خلال التحرك الجماعي المنسق للدول العربية.

✓ ضرورة أن تفرق الدول العربية في تعاملها مع قضايا النظام التجاري الدولي بين أن تكون دولا فعالة في مسيرة النظام العالمي، وبين أن تكون دولا فائزة، فالدولة الفاعلة هي التي تكتفي بالقيام بمبادرة لخلق مراكز تنافسية قوية في مجال التجارة الدولية، ثم تدافع عن هذه المراكز أمام أي منافسة، أما الدول الفائزة فهي التي

[1]- إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره،ص112.

تصنع مقومات التميز قبل القيام بالمبادرة السابقة، وبالطبع فان هذه المقومات تتطلب تكاتف الدول العربية و النامية، و ترقب الفرص التي تخلقها قرارات الدول المتقدمة و سياساتها و اغتنامها.

✓ توفير المقومات المطلوبة للمنافسة في ظل التحديات الجديدة. وفي مقدماتها تطوير القدرات العقلية، وهو ما يتطلب الارتقاء بالمستوى التعليمي و العمل على اكتساب مهارات جديدة.

و في الأخير يمكننا القول انه ينبغي على الدول العربية أن تعرف جيدا أن المنافسة ستحسم لفائدة الدول التي تصنع أفضل، و تنظم أفضل، و ترسي مؤسسات سياسية و اقتصادية أفضل، و تكون لديها قدرة أفضل على التفاوض.

المطلب الثالث: تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية و الدخول في مشروعات مشتركة

مما لا شك فيه أن لكل تنظيم دور يقوم به من أجل تجسيد خططه على أرض الواقع، ومن أجل ذلك عملت المنظمات العربية الإقليمية على تفعيل ذلك من خلال الدخول في مشاريع مشتركة.

الفرع الأول: تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية ونشاط التكتلات الإقليمية

على الرغم من تعدد المنظمات العربية، إلا أن فاعليتها محدودة للغاية، وذلك إما لعدم كفاية التمويل أو لعدم التزام الدول الأعضاء بمقترحاتها،و بالتالي فان إعادة النظر في جدوى هذه المنظمات و تطوير إدارتها و العمل على تفعيل دورها في تطوير العمل العربي المشترك، يمكن أن يساعد بصورة جذرية في توطيد علاقات التعاون العربي، إلا أن هذا يتطلب توافر الرغبة لدى قادة هذه الدول و لدى شعوبها، لان هناك مهمتين أساسيتين تقعان على عاتق الدول العربية،أولاهما توفير التمويل اللازم لهذه المنظمات، و الثاني الالتزام بقرارات هذه المنظمات.

وفي هذا الإطار قامت بعض الدول العربية بالقيام بتكوين تكتلات إقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي، و اتحاد المغرب العربي، كما أن هناك دولا خارج هذه التكتلات من المتوقع أن تدخل ضمن هذه التكتلات، أو قد يحدث بزوغ لتكتلات إقليمية جديدة، و يرى البعض أن هذه التكتلات قد يكون لها اثر ايجابي يتجسد من خلال تعاونها و تكاملها مع بعضها البعض، و يرى البعض الآخر أن هذه التكتلات قد يكون لها اثر سلبي نتيجة حدوث تنافس فيما بينها. و نلاحظ أن الأثر النهائي يتوقف على مدى رغبة الدول الأعضاء في التكتلات والانخراط في تكتل واحد يجمعهم في إطار الصالح العربي المشترك.

الفرع الثاني:المشروعات المشتركة

هناك العديد من الجهود التي تبذل لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لكي يلعب دورا اكبر في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية، من خلال القيام بمشروعات مشتركة تتمتع باقتصاديات الحجم، و بالتالي انخفاض التكاليف و زيادة القدرة التنافسية داخليا، وخارجيا، كما تساهم هذه المشروعات في تعبئة الموارد و الاستغلال الأمثل لها، وتمثل خطوة مرحلية ومهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ويمكن أن تتم إقامة المشروعات على أساس:

أ -المزايا النسبية لكل دولة.

ب -مراعاة الأهداف الإستراتيجية على مستوى الوطن العربي ككل.

ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يساعد على:

- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي للدول المشتركة.
- ✓ رفع القدرة التنافسية للمنتجات.
- ✓ خلق روابط اقتصادية تساعد على تحقيق التكامل العربي.
- ✓ خلق قاعدة إنتاجية لزيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: سبل تفعيل التنمية في الوطن العربي

لتحسين مستويات التنمية في الوطن العربي، لا بد على بلدان هذه المنطقة من انتهاج سبيل واضح وشفاف يمكنها من تحقيق تنمية كاملة. لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى موضوع التعاون الإقليمي بصفته يشكل شرطا أساسيا لتحقيق التحرر و التقدم الاجتماعي وهذا في المطلب الأول،أما في المطلب الثاني فسوف نتحدث عن الاستقلالية الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية، وفي المطلب الأخير القينا الضوء على ضرورة تحقيق التقدم الثقافي في الوطن العربي والوصول به إلى أعلى المستويات.

المطلب الأول: التعاون الإقليمي

إن التعاون الاقتصادي الجماعي بين الدول العربية يشكل شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التحرر و التقدم الاجتماعي، و كذلك من اجل تحقيق تنمية حقيقية و مستقلة، وبالتالي فان قيام وحدات إقليمية لمواجهة المد الرأسمالي المعولم الذي يسعى للتجزئة لتكريس الاستغلال و النفوذ والتبعية.

ومما لا يخفى عن الجميع أن الدول العربية سعت بعد استقلالها إلى إقامة تجمعات واتحادات إقليمية، مثل إقامة الجامعة العربية و المؤسسات الاقتصادية التابعة لها، إلا أن كل هذه التجارب فشلت عن تقديم الحلول و الإضافة المطلوبة. نظرا لغياب الإرادة السياسية لتسهيل الاتفاق على قرارات تكون في خدمة المجتمع، فالهدف من التكامل هو تعزيز الجهود الإنمائية لكل دولة ضمن هذه المنطقة التكاملية.

في الآونة الأخيرة قد تصاعدت النداءات من طرف الرأي العام في الدول العربية من اجل قيام تكامل فيما بينها و من تم الوحدة، وهذا الشعور ناتج عن الإحساس بالقومية العربية واتخاذها كأساس للوحدة العربية، وزاد هذا الشعور لسببين رئيسيين هما:[1]

-ضرورة مواجهة التجزئة التي فرضها المستعمر و استعادة المجد العربي من خلال التصدي للمشاريع الغربية و إعادة احتواء الدول العربية.

- يعتبر منطق الوحدة العربية هو المدخل لاستكمال استقلال الوطن العربي، وحماية ثرواتها من الاستغلال الذي تتعرض له من الدول الغربية.

[1]- مشورب إبراهيم،إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة 2006،ص080

المطلب الثاني: الاستقلالية الاقتصادية

من المتعارف عليه أن السيطرة على الموارد و تحرير الثروات القومية و استغلال الدول الغربية هي الشرط الأساسي لنجاح عملية التنمية المستقلة في دول العالم الثالث، إذ بدون استقلالية اقتصادية لا يمكن الحديث عن إمكانية تحرر هذه الدول و انطلاقها في عملية التنمية الحقيقية، تشكل العلاقات غير المتكافئة القائمة بين العالم الثالث و الرأسمال الأجنبي العائق الأساسي أمام تطور هذه البلدان وانجاز استقلالها، و السير على طريق البناء للدولة المستقلة، ولا فكاك من هذه العلاقة إلا بالسيطرة على ثروات البلاد ومواردها من قبل أصحابها، و لا يمكن أن تتحرر هذه البلدان و تبني اقتصادها المستقل و تعزز موقعها في النظام الاقتصادي الدولي إلا من خلال نفي التبعية،و إقامة علاقات متكافئة مع أطراف النظام الدولي.

المطلب الثالث: تحقيق التقدم الثقافي

و يمكن الاستناد إلى رؤية مستقبلية لتنمية ثقافية في الوطن العربي و التي ارتكزت على النقاط التالية:[1]

- ✓ نظرة جديدة للتراث بقصد استلهام الأصيل فيه و نبذ ما تراكم فيه من أفكار ورؤى وليدة عصور الاضمحلال و التدهور،
- ✓ النظر إلى التعليم باعتباره منظومة متكاملة تهدف إلى إرساء قيم إعمال العقل دون الاعتماد على النقل، و التأكيد على النظرة الموضوعية، و اتساع الأفق في التعالم مع ثقافات الغير، وربط التعليم بضرورات الحياة الاجتماعية،
- ✓ مراجعة الدور المنوط بأجهزة الإعلام وأدائها، بحيث يصبح فارقا في تبنيه لسياسات تتميز بالجرأة في الطرح والنقاش، ويقوم بدوره التثقيفي و الفكري بين جماهير الشعب الذي تقف الأمية بوجودها الثالثة (الأبجدية و الثقافية و التكنولوجية) عقبة أمام أي خطة لتنمية الثقافية،
- ✓ التأكيد على الثقافة العلمية و دورها في خلق مناخات تحترم البحث العلمي و تؤمن بدور التجارب العلمية في إثراء حياتنا ومفاهيمنا دون معارضة بينها و بين الثقافة الإنسانية،
- ✓ وضع إستراتيجية دائمة للقضاء على الأمية في البلدان العربية و التي تشكل تحديدا لكل خطط التنمية الثقافية، ويمكن للمثقفين العرب أن يتبنوا برنامجا لمحو الأمية يشاركون فيه بأنفسهم، و يضربون المثل عن التحامهم الحقيقي و الفعلي بجماهير الشعب الذي يتحدثون باسمه و قدراته،
- ✓ إرساء قيم ثقافية وطنية عالمية جيدة، تصون الهوية الوطنية، ولا تعزل نفسها أو تتوقع على ذاتها، خائفة من غيرها، مضخمة من شان نفسها عن حق أو غير حق،

[1]-الانترنت: حواس محمد ، التنمية الثقافية في العالم العربي، 2015/02/15،15:00.

✓ العمل بشكل مستمر على خلق كوادر ثقافية قادرة حمل رسالة التنمية الثقافية و الوصول ببرامجها إلى أقصى درجات التحقق، فكم من برنامج طموح أفسده الموظفون الذين يعملون في حقل الثقافة، بتفكيرهم الروتيني و المتخلف،

✓ رفع القيود المفروضة على العمل الأهلي بتكويناته و منظماته، و إفساح المجال أمامه ليحقق رسالته في نشر الوعي، و تدريب كوادره على العمل الخلاق التطوعي، وإعطائه الفرصة للعمل بحرية في النشأة و التأسيس و الممارسة،

✓ تأكيد الحرية و الديمقراطية للفرد و الجماعة على كل الأصعدة الفكرية و السياسية والاجتماعية كشرط أساسي لقيام وعي عربي مدرك لذاته و للعالم من حوله الآن ومستقبلا،

✓ إنشاء مجالس على مستوى الوطن العربي في العلوم و الفنون و الآداب تتبنى وضع أسس للعمل العلمي و الثقافي للدول العربية، وتساهم في توحيد الجهود العلمية للباحثين العرب في كل المجالات المعرفية بغايات الوصول إلى منظومة متكاملة من المعرفة تساهم في النهضة العربية المرتقبة.

المبحث الثالث: مستقبل التنمية في الوطن العربي وتحدياتها

لمعرفة مستقبل التنمية في الوطن العربي لا بد من معرفة نتائج عملية التنمية في هذه البلدان، وما هي التحديات التي يجب مواجهتها لحل مشكل التنمية في هذه الدول، ومما لا شك فيه أن الحل الأمثل يكمن في التعاون الاقتصادي فيما بينها لان هناك علاقة قوية للتعاون بالتنمية، وتتجسد هذه العلاقة في العوائد التي يمكن للتعاون خلقها لصالح الأطراف المتعاونة، لان الحافز الأساسي للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية يتمثل في تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك يمكن بلوغها بجهود منفردة، لذلك قيل (ليس كل محور للتنمية محورا للتكامل فان كل محور للتكامل هو محور للتنمية).

المطلب الأول: نتائج التنمية في الوطن العربي

إن الإمكانيات المتوفرة والجهود المبذولة في الوطن العربي، مكنته من الوصول إلى مستوى تنمية لا باس به يساهم في تطوير المستوى المعيشي للمواطن العربي و مواجهة مشكلات التنمية في بلاده. ولمعرفة نتائج التنمية في الوطن العربي يجب تقديم تطور بعض المؤشرات التنموية و عرض بعض الأرقام الدالة على ذلك. و التي تتجلى فيما يلي:

الفرع الأول:نسبة البطالة:

تعد البطالة من الظواهر المتفشية في الوطن العربي حيث تتجاوز نسبة البطالة مستوى 14 %من قوة العمل حسب تقرير منظمة العمل العربية، وتصل حسب تقدير بعض الخبراء إلى معدل 20 %، هذا يعني أن أكثر من 25 مليون إنسان عربي عاطل عن العمل وهي أعلى نسبة مقارنة مع الدول

الأخرى، حيث بلغ المعدل العالمي للبطالة سنة 2008 نسبة 6 %. و أن خمس القوى العاملة في الوطن العربي عاطلة عن العمل و لا تتمكن من المساهمة في دفع الإنتاج والتنمية.[1]

من المتعارف عليه أن ارتفاع نسبة النمو يؤدي إلى تراجع نسبة البطالة نتيجة خلق المؤسسات التي توفر فرص شغل جديدة، لكن هذه القاعدة لا تتحقق في الواقع العربي و ذلك لسببين رئيسيين، أولهما يتمثل في تراجع دور الدولة و القطاع العام في التشغيل نتيجة الانخراط في خيار اقتصاد السوق، إضافة إلى وجود قطاع خاص غير قادر على تعويض دور الدولة في القضاء على البطالة. أما السبب الثاني فهو مرتبط بتدني تشغيلية المشاريع الاستثمارية و المنجزة برأسمال أجنبي الذي عادة ما يهتم بالقطاعات ذات المردودية العالية و التشغيلية المتواضعة، كما أن كوادر التسيير عادة ما تكون من خارج الوطن العربي حتى وان كانت تلك المشاريع الاستثمارية عربية.

الفرع الثاني:مستوى خط الفقر

حسب المعيار الدولي لهذا المؤشر يعيش قرابة 70 مليون مواطن عربي تحت خط الفقر، والذي حدد 1.25دولارللفرد في اليوم،أما الفقراء بشكل عام فتقدرهم بعض الدراسات بثلثي سكان المنطقة العربية وان اختلف الأمر من بلد لآخر علما و انه من المفروض احتساب نسبة الفقر بتحديد القدرة الشرائية للمواطن لارتباطه باختلاف غلاء المعيشة بين الأقطار العربية وليس بمجرد الدخل الفردي أو مستوى الإنفاق.[2]

في هذا الصدد تواجه الدول العربية تحدي يتمثل في تراجع النمو و التأثر بالأزمات العالمية يؤدي إلى ازدياد الفقر و تراجع دور الطبقة الوسطى التي تمثل ضمانة للاستقرار و التنمية إذ كلما تراجعت مكانة هذه الطبقة في المجتمع كلما تراجع الاستقرار و تراجعت فرص التنمية.

الفرع الثالث:الدين العام الخارجي

يقدر إجمالي الدين العام الخارجي في الوطن العربي بحوالي 203.5 مليار دولار خلال عام2013 ،[3] وهو أعلى مستوى تصله هذه المديونية الذي يعود سببه إلى لجوء العديد من الدول العربية للاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المرتفع.أما خدمة الدين العام الخارجي فقد ارتفعت بنسبة05% في نفس السنة مقارنة مع سنة 2012الذي بلغ179 مليار دولار،وكذا مقارنة مع سنة2011الذي بلغ 177.773مليون دولار،[4] فهي في ارتفاع مستمر بعدما كان 128.612مليون دولار سنة 2002. أما خدمة الدين العام الإجمالي فقد بلغ 15.867مليون دولار سنة2011.فهي أرقام كبيرة تكلف ميزانيات الدول العربية و تساهم في عجز ميزانيتها. وهذا الارتفاع المخيف للمديونية في البلاد العربية سببه سياسة الانفتاح

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2013، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2013، الفصل الثاني، ص02.
[2] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2013، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الفصل الثاني، ص35.
[3] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2013، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الفصل التاسع، ص189، الانترنت2015/03/09.
[4] - economic statistics bulletin-2013-09/03/2015- 14 :00 – p26.

الاقتصادي و الارتباط بالدورة الاقتصادية العالمية،ويبقى السؤال يدور حول جدوى هذه الديون و أثرها على التنمية و الاقتصاد العربي.

الفرع الرابع:الإنفاق العسكري و الأمني

بلغ الإنفاق العسكري و الأمني في الوطن العربي حوالي 70مليار دولار سنة2008.

الفرع الخامس:ارتفاع نسبة الأمية

تصل نسبة الأمية في الوطن العربي حيث أكثر من 60مليون مواطن عربي لا يحسنون القراءة و الكتابة وأغلبيتهم من النساء، وهذا بغض النظر عن تطبيق المعايير الحديثة للأمية و التي تأخذ في الاعتبار إتقان الكمبيوتر واللغات الأجنبية.

الفرع السادس:التجارة البينية بين الدول العربية

بلغ إجمالي الصادرات البينية للدول العربية من التجارة السلعية حوالي 103.725مليون دولار في سنة 2011، بعدما كان 20.860مليون دولار سنة 2002. وفيما يخص إجمالي الواردات البينية للدول العربية فقد بلغ 111.454مليون دولار عام 2011، بعدما كان 19.4354مليون دولار عام 2002. ورغم هذا التطور الملحوظ في حجم التجارة البينية العربية إلا انه ما زال دون المستوى المطلوب، وهو يدور في حدود08% و تستورد 92% من حاجياتها من خارج الوطن العربي.[1]

الفرع السابع: تدني أو غياب الشفافية

في الوطن العربي حيث صنفت منظمة الشفافية اغلب الدول العربية في مراتب متأخرة، وهذا التدني لا يساعد على سلامة المسار التنموي و الذي يرتبط بدوره بعاملين اثنين أولاهما التداخل بين السياسة و الاقتصاد في العديد من الدول العربية، والعامل الثاني التحالف بين أصحاب رأس المال و الحكام. غياب الشفافية يعني تفشي ظاهرة الفساد الذي يعتبر بكل المقاييس العدو الأول للتنمية و العدالة الاجتماعية، فلقد تطرق مؤتمر عقد بالقاهرة لحجم الفساد في الوطن العربي و أثره على التنمية الذي قدر حجم الأموال المهدورة بحوالي 200دولار في الدخل الفردي لكل مواطن عربي.

الفرع الثامن:التنمية البشرية

حسب ترتيب البلدان و دليل التنمية البشرية في عام 2012تقبع معظم البلدان العربية في ماخرة الترتيب في مجال التنمية البشرية، إلا أن هناك دولا حققت تطورا غير متوقع منها، وذلك لاختيارها إلى مسارا خاصا بها في التنمية. وبمواجهة تحديات كبيرة، واتصالها وتكاملها مع شعوب متقدمة تتبادل معها الأفكار، وترفع أصوات مطالبة بمزيد من المساءلة للحكومات و المنظمات الدولية.ويتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أسباب نهضة الجنوب ونتائجها، ويحدد السياسات المنبثقة من هذا الواقع الجديد والتي قد تساهم في دفع التقدم في العالم على مدى العقود المقبلة. كما يتضمن دعوة إلى تحسين مستوى تمثيل

[1] - economic statistics bulletin-2013-09/03/2015- 14 :00 – p15.

الجنوب في نظم الحكم الدولية، كما يرسم التقرير مسارا يمكن أن يساعد الشعوب في مختلف المناطق، على الاشتراك في مواجهة تحديات التنمية البشرية بطرق عادلة وفعالة.[1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

تتمحور أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الوطن العربي على ثلاثة قضايا متداخلة، والتي يجب على الدول العربية البدء بها في جدول أعمالها، وهي:

- كيفية إنعاش النمو و الحفاظ عليه.
- كيفية خلق فرص كافية للتوظيف.
- كيفية الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو أكثر فاعلية.

فلقد حاولت اقتصاديات الوطن العربي معالجة هذه التحديات، من خلال البحث عن المناهج الممكنة للتصدي لهذه القضايا، إلا أن هذه الجهود لا تبعث بالارتياح لان مواطن الضعف لا زالت تطفو على السطح،فالهياكل الإنتاجية و المؤسسية التي تستند إليها اقتصاديات المنطقة لا تزال ضعيفة، واحتمالات تحقيق نمو مرتفع ومستدام في الناتج و العمالة لا تزال محدودة و مثيرة للقلق.

الفرع الأول:إنعاش النمو الاقتصادي و الحفاظ عليه

يعد إنعاش النمو في المنطقة العربية أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف الوطنية، و لمعالجة واحدة من أصعب المشكلات التي تواجه المنطقة، وهي البطالة المرتفعة و المزمنة، ورغم انتعاش معدلات النمو في السبعينيات، فقد ظلت أدنى من المتوسط السائد في البلدان النامية، و تشير الأبحاث التي أجريت مؤخرا و التي تركز على ركود النمو الاقتصادي إلى وجود أربعة عوامل هي المسؤولة عن معظم الفروق المشاهدة بين النمو الفعلي لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة، وبين مجموعة البلدان النامية التي حققت أفضل أداء من جهة أخرى، ألا وهي اقتصاديات شرق أسيا سريعة النمو، ومن بين هذه العوامل التالي:[2]

- ✓ ضخامة حجم الأجهزة الحكومية.
- ✓ ضعف المؤسسات.
- ✓ عدم كفاية العمق المالي.
- ✓ تدني معدلات الاستثمار و عدم كفاءته.

ويمكننا إضافة بعض المؤثرات لتلك العوامل الرئيسية مثل نظم التجارة التقليدية وغياب المرونة في أسعار الصرف. زيادة على ذلك الصراعات و الحروب الأهلية، وان تعذر تمييز الآثار الكمية لهذه المعوقات في بعض الدراسات التحليلية. إلا انه في الأخير تبين أن تعليم الإناث شيء مهم للنمو، لاسيما عند تحييد

[1] - تقرير التنمية البشرية 2013.
http://hdr.undp.org. 02/04/2015 h09:00

[2] - إسماعيل الزبري وآخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 2006،ص 84.

معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. وقد أوضحت دراسات متنوعة أن هناك عوامل أخرى تتسبب في بعض الآثار و لكنها ليست أثار حاسمة.

تشير بعض الدراسات أن هناك علاقة موجبة بين عمليات ترشيد حجم الجهاز الحكومي ومعدلات النمو، إلا أن ضخامة الأجهزة الحكومية في حد ذاتها لا تتعارض بالضرورة مع النمو.

فحجم الأجهزة الحكومية في المنطقة العربية مقارب بشكل عام لأحجام هذه الأجهزة في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية،غير أن ضخامة حجم الجهاز الحكومي قد تصبح عبئا على الاقتصاد عندما يشتمل الاستهلاك الحكومي المرتفع على جزء كبير نسبيا القطاعات غير المنتجة، و عندما يتم هذا الإنفاق في سياق هياكل ضعيفة للحكم و الإدارة، كالافتقار للشفافية وضعف المساءلة و نظم ضبط التوازن بين السلطات. في ظل هذه الظروف تتسع هيمنة الجهاز الحكومي بينما تتدنى كفاءته و يعجز عن تهيئة المناخ المناسب لانطلاق المبادرات الذاتية،فينحسر نشاط القطاع الخاص المستقل و تتضاءل حوافز السوق، حيث يسعى القطاع الخاص بدوره في معظم الدول العربية إلى استخراج الريع عوضا عن الاستثمار المنتج، هذا ما يؤدي إلى الانشغال في التنازع على اقتسام ثمار النمو بدلا من تعظيمها. وفي هذا الصدد على دول المنطقة أن تقوم بمراجعة نقدية لهيكل القطاع العام و لأولويات الإنفاق بهدف ترشيد الإنفاق الحكومي و الإفراج عن الموارد لصالح الأنشطة التي تتجاوب مع قواعد السوق، بالإضافة إلى فسح المجال لإنعاش دور المجتمع المدني، ويمكن أن تشمل هذه المراجعة لدور الحكومة الآتي:[1]

✓ مراجعة ما تمارسه الدولة من أنشطة تجارية ووضع إستراتيجية مدروسة لإعادة هيكلتها و العمل على خصخصتها حسب المقتضيات. وقد تشمل تلك الأنشطة قطاعات الاتصال و النقل، وغيرها من الأنشطة الأخرى الحكر على الدولة.

✓ العمل على إصلاحات هيكلية في جهاز الخدمة المدنية يكون هدفها إيقاف النمو الفائض وغير المجدي في عمالة القطاع العام، وتخفيض حجمه و تعزيز كفاءة الخدمة المدنية من خلال وضع نظم للتوظيف و الترقية و الرواتب تقوم على معايير الجدارة.

✓ بحث بعض بنود الإنفاق الكبيرة بهدف تخفيض الإنفاق غير المنتج، و إعادة تركيز الأنشطة الحكومية على تقديم السلع العامة،و إقامة بيئة تنظيمية سليمة و إرساء قواعد سيادة القانون وتوفير الحماية الكافية للحقوق المدنية و حقوق الملكية، وتهيئة مناخ للاستثمار يستحث استثمارات القطاع الخاص و يساعد على نموه.

كما تشير الأبحاث الخاصة بالمنطقة العربية أن المؤسسات بها تسير في ضعف مستمر وتفتقر إلى الفاعلية فهذان العاملان من شانهما أن يؤديا إلى ركود النمو في المنطقة العربية فالمؤسسات تعتبر الأساس

[1]- إسماعيل الزبري وآخرون، مرجع سابق ص 86.

لتجسيد القواعد التي تتفاعل بموجبها العناصر المختلفة في المجتمع والاقتصاد، وحتى تكون هذه القواعد فعالة و داعمة للتنمية السياسية والاقتصادية السليمة، يجب أن تحظى بتأييد واسع النطاق من الجمهور و أن تكون شفافة و قابلة للتغيير من خلال المشاركة الديمقراطية. كما ينبغي أيضا إنشاء المؤسسات التي تجدد هذه القواعد بموافقة الأطراف المعنية وأن تكون خاضعة لإشراف السلطة التشريعية المنتجة على أسس ديمقراطية، وفي المجال الاقتصادي تنعكس هذه المفاهيم في وجود مؤسسات توفر الحماية لحقوق الملكية و إنفاذ العقود وتؤكد على تكافؤ الفرص بتمكين الأفراد و الجماعات و المستثمرين من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها السوق وفقا لأحكام القانون.

وفي مجال سلامة الحكم و الإدارة وكفاءة المؤسسات، تعد المنطقة العربية متأخرة عن الاقتصاديات الأخرى المماثلة لها في متوسط دخل الفرد، فالخط الفاصل الموجود بين القطاع العام والخاص في اغلب البلدان العربية غير واضح، و هو ما يشجع تضارب المصالح و السعي إلى التربح وانتشار الفساد، و قد أكدت على ذلك الدراسات الرائدة التي أصدرها برنامج التنمية للأمم المتحدة بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي.

و توضح دراسة أصدرها البنك الدولي مؤخرا انه بالرغم من التحسينات التي أدخلتها العديد من بلدان المنطقة فيما يتعلق بالفعالية الإجمالية للجهاز الحكومي عن طريق الإصلاحات التنظيمية و الإدارية المختلفة (وخصوصا في بلدان مجلس التعاون الخليجي و الأردن و تونس ولبنان)، إلا انه لم يتحقق تقدم يذكر في الإصلاحات السياسية والمؤسسية الأكثر جوهرية التي تعزز الممارسات الديمقراطية والمساءلة العامة وتشجع سلامة الحكم.

أن كفاءة القطاع المالي لها اثر بالغ الأهمية في تشجيع النمو المستدام. وفي الاقتصاد الحديث، لا يقتصر دور القطاع المالي على تيسير الوساطة المالية فحسب، وهي وظيفة بالغة الأهمية في ذاتها، بل انه يساعد أيضا في رفع الكفاءة السوقية من خلال تحسين إدارة المخاطر واستشراف المنشات ذات الكفاءة و مساندة النشاط الحر وتشجيع سلامة الحكم و الإدارة. إلا أن الجهاز المصرفي في جل البلدان العربية يتميز بالتركيز الشديد في مجال الائتمان قصير الأجل المعزز بضمانات عقارية في معظم الحالات، حيث مازالت قدرة المصارف محدودة في مجال تقدير المخاطر. و قد تسبب الاعتماد المفرط على تمويل عجز ميزانيات الحكومية في زيادة نسبة الأوراق المالية الحكومية في الميزانيات الحكومية للبنوك التجارية في عدد من البلدان حتى بلغت مستوى يدعو للقلق، كما أدى ذلك إلى إضعاف الحوافز على تنويع الأصول، وربما قد يكون سبب في إعاقة تحرير أسعار الفائدة ووضع اطر للسياسة النقدية أكثر انسجاما مع أوضاع السوق.

ورغم السيولة العالية و الربحية المرتفعة اللتين يتميز بها الجهاز المصرفي بسبب ارتفاع أسعار النفط وإعادة تحويل بعض الاستثمارات المالية إلى المنطقة،فمن الضروري إحراز مزيد من التقدم لتحسين إدارته و تعزيز نوعية أصوله و تمديد مجال استحقاقها. و بد أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى تمهيد الطريق أمام استحداث مجموعة من الوسائل لتمويل مختلف عناصر الطلب على الائتمان (مثل تمويل الإسكان)، و

تجدر الإشارة إلى أن إصلاحات القطاع المالي تحدث تأثيرا محدودا ما لم يصاحبها تحسن في حوكمة الشركات و إصلاحات في النظام القضائي ونظام الضمان الاجتماعي الذي يمكن بدوره أن يسهل تنويع هيكل أجال استحقاق أدوات الدين. كذلك يمكن أن يؤدي تحرير الصرف و التجارة و الانفتاح للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي إلى توفير فرص أوسع لنقل التكنولوجيا و المهارات المتخصصة التي تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي وتحسين خدماته و تنويع منتجاته.

توضح معظم الدراسات الحديثة أهمية استثمار القطاع الخاص في تحقيق معدلات مرتفعة في إجمالي الناتج المحلي.رغم أن المنطقة العربية سجلت معدلات استثمار مرتفعة نسبيا، من خلال التمويل الذي أتاحه الارتفاع السريع في إيرادات النفط و التحويلات و تدفقات المعونات الرسمية،فقد تراجعت هذه المعدلات بسبب تراجع أسعار النفط وشح الموارد و استئثار الاستهلاك الحكومي بالجزء الأوفر منها. ومن اجل توسيع الفرص أمام القطاع الخاص لتنشيط استثماراته يتعين التعجيل بتحسين مناخ الأعمال من اجل تخفيض تكلفة المعاملات التجارية وخلق بيئة تشجع على النشاط الحر و تحفز المبادرات الفردية، فمثلا تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تكلفة دخول الشركات الجديدة إلى السوق أعلى في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا منها في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، ومدة إنفاذ العقود هي ثاني أطول مدة على مستوى المناطق النامية. و بالمثل تعد تكاليف النقل و أعباء الامتثال للقواعد التنظيمية عالية بالمقارنة مع غيرها، وربما تكون عائقا أمام المشاريع الخاصة الصغيرة و المتوسطة. ومن شان زيادة تحرير قطاعي الكهرباء و الاتصال وتعميق الإصلاحات في القطاع المالي أن يؤديا أيضا إلى تحقيق بعض التقدم نحو إيجاد مناخ للأعمال يشجع استثمارات القطاع الخاص و يعمل على رفع معدلات النمو في بلدان المنطقة.

الفرع الثاني:خلق فرص الشغل

إن النمو غير المسبوق الذي شهدته القوى العاملة في المنطقة العربية خلال العقود الخمسة الماضية، الذي يبلغ حاليا3.5%سنويا، وهو أعلى معدل على مستوى العالم و من غير المرجح أن ينخفض حتى ما بعد عام 2020. و بحلول ذلك العام، سوف يكون من الضروري إيجاد ما يزيد على 60 مليون وظيفة جديدة في الاقتصادات العربية،أولا للمساعدة في خفض معدلات البطالة الحالية التي بلغت مستويات مرتفعة غير قابلة للاستمرار، وثانيا لتوليد فرص العمل اللازمة للمنضمين الجدد إلى القوى العاملة.[1]

وقد كان لمعدلات النمو المحدودة في العقد الماضي تأثير لا يذكر على مجموع عدد العاطلين عن العمل في البلدان العربية، الذي يبلغ حاليا 16 مليون نسمة تقريبا. وينعكس تراجع قدرة البلدان العربية على خلق وظائف جديدة في شكل زيادة مطردة في نسبة العاطلين الباحثين عن عمل لأول مرة إلى مجموع

[1] - إسماعيل الزبري وآخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، مرجع سابق،ص89.

العاطلين، حيث تقرب هذه النسبة من 90 %في مصر و 5 % في الأردن و 5 % في المغرب، فضلا عن ذلك، فان أعدادا كبيرة نسبيا و متزايدة من مجموع العاطلين هم من المتعلمين، حيث تقدر نسبة خريجي المدارس الثانوية بحوالي 65 % في مصر و 45% بالمغرب و 35 %في تونس. أما في الأردن فان ما يقرب 30 % من العاطلين عن العمل هم من خريجي مؤسسات التعليم العالي. و تشير التقديرات أن البطالة بين الإناث أعلى بأكثر من 30% في المتوسط .

و هذه مؤشرات توضح الركود الاقتصادي الذي عم في المنطقة طيلة عقدين، إلا انه في الفترة الأخيرة عاد النشاط الاقتصادي، ولا سيما في الدول النفطية التي انتعشت بدرجة ملحوظة. غير أن عودة الانتعاش هذه لا تؤثر بدرجة ملموسة على معدلات البطالة المزمنة، حيث تدل المؤشرات المتاحة إلى وجود خلل وظيفي في النظام التعليمي، وهو ما يفرض تحديات اكبر تحتاج إلى معالجات جذرية و شاقة. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط، تعتبر معدلات البطالة اقل إلى حد ما، فهي تبلغ حوالي 58%في المتوسط، بينما تبقى معدلات البطالة بين الإناث أعلى من المتوسط. غير أن هيكل القوى العاملة النشطة في هذه البلدان يثير قضايا تختلف بعض الاختلاف على صعيد السياسة العامة مثل مدى جدارة مناهج التعليم المقرة وتلاؤمها مع متطلبات السوق، إذ أن ما يتراوح بين 80%و 90 %من المواطنين يعملون في القطاع العام.

يمكن للبلدان العربية أن تستفيد من النعمة الديمغرافية التي شهدتها هذه الدول حتى نهاية 2010، من خلال انتهاج سياسات ملائمة وفي الوقت المناسب، وهذا الأمر سيتيح للمنطقة فرصة لتحقيق معدلات نمو أعلى في إجمالي الناتج المحلي من خلال تراكم عوامل الإنتاج بسرعة اكبر. لكن ثمار هذه النعمة لن تتحقق في المنطقة العربية إلا بإدخال تحسينات في نظم الحكم والإدارة السائدة فيها، بما في ذلك خلق بيئة ملائمة للعمل و للاستثمار تضمن كفاءة التوفيق بين رأس المال و مهارات العمالة المناسبة له، كما تسمح بتوظيف هذين العاملين بشكل منتج في اقتصاد اخذ في التوسع.فان وصول توظيف العمالة في القطاع العام إلى الحدود القصوى يعني ترشيد دور القطاع العام في المجال الاقتصادي الإنتاجي و إتاحة المزيد من الفرص أمام نمو القطاع الخاص، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجمع بين الإصلاحات الاقتصادية الجزئية التي تركز على إحداث تغييرات في النظام التعليمي و سوق العمل، و بين الإصلاحات الهيكلية و المؤسسية الرامية إلى تنشيط نمو القطاع الخاص في اقتصاد سوقي منفتح نسبيا وفي اقتصاد متنوع الأنشطة في حالة البلدان المصدرة للبترول.[1]

[1]-عبد الله رزق، اقتصادات ناشئة في العالم- نماذج تنموية لافتة- دار الفرابي، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى2009، ص10

الفرع الثالث:الاندماج في الاقتصاد العالمي

والذي يعتبر ضعيفا بكل المقاييس في الوطن العربي، ومن المؤكد أن قطاعات الهيدرو كربونات في البلدان المصدرة للطاقة تعمل في مناخ تسوده العولمة و يحكمه الاندماج التام في دورات الاستثمار و الاستهلاك العالمية عبر مراحل الاستكشاف و الإنتاج والتوزيع.

فقد بلغت قيمة صادرات السلع غير نفطية من المنطقة حوالي50 مليار دولار في عام 2002، وحوالي 08% من إجمالي الناتج المحلي طوال أكثر من عقدين.و لا يشكل هذا سوى جزء من إمكانات منطقة متوسطة الدخل يبلغ عدد سكانها حوالي370 مليون نسمة. فوفقا لحسابات البنك الدولي، تعد الصادرات غير النفطية من بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حوالي ثلث المستوى المتنبأ به، و ذلك بعد تحييد اثر مستويات الدخل و السكان و الموارد الطبيعية. و بالمقابل تشهد بلدان المنطقة انخفاضا مستمرا في نصيبها من صادرات الخدمات كما يعتبر تفاعل بلدان المنطقة مع الاقتصاد العالمي من خلال الواردات، خصوصا إذا كانت المواد الاستهلاكية تشكل نسبة مرتفعة نسبيا من واردات المنطقة. أما تفاعل المنطقة مع أسواق رأس المال و حتى في ظل ازدياد تدفقات السيولة إلى المنطقة في الفترة الأخيرة فهو محدود الأثر،فمعظم بلدان المنطقة تستطيع الحصول على رأسمال خارجي بشروط معقولة، لكن مجموع الاقتراض السيادي في بلدان المنطقة لا يزال محدودا، و التدفقات الخارجية إلى أسواق الأسهم مازالت محدودة.

ومن أسباب ضعف التفاعل مع الاقتصاد العالمي ارتفاع الحواجز أمام التجارة وما تفرضه من أعباء ثقيلة، مع أن التعريفات الاسمية قد مالت إلى الانخفاض في السنوات الأخيرة، إلا أن الحواجز غير الجمركية لازالت قائمة خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي هذا الصدد فان اتفاقيات الشراكة في التجارة الحرة التي أبرمتها عدة بلدان في المنطقة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تركز على تحرير التجارة، قد لا يكون لها سوى تأثير محدود في تشجيع صادرات المنطقة. ولذلك ينبغي البحث عن نموذج بديل يتمثل في مفهوم الجوار الأوسع نطاقا، وهو ما سيعطي شروطا تتعلق بالإصلاحات الداخلية في مجال الحكم والإدارة ومناخ الاستثمار و إجراءات تحرير التجارة، ومن تم قد تكون وسيلة أكثر فاعلية للاستفادة من التفاعل مع البلدان المتطورة صناعيا واندماج بلدان المنطقة في الاقتصاد العالمي.[1]

[1] - إسماعيل الزبري، مرجع سابق، ص92.

المطلب الثالث: التحديات الداخلية و الدولية للتنمية في الوطن العربي

بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية، توجد هناك مجموعة أخرى من التحديات التي تقف في وجه الوطن العربي، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين تحديات داخلية و تحديات دولية، وهي كمايلي:

الفرع الأول:التحديات الداخلية

- ✓ عدم الاتفاق على مواجهة التحديات بصورة جماعية فيما بين الدول العربية.
- ✓ عدم صياغة أهداف واحدة ملزمة لجميع الدول العربية، الأمر الذي سيؤدي إلى بها إلى إتباع سياسات وطنية تتناقض أحيانا مع الأهداف القومية.
- ✓ عدم وجود أجهزة لفض النزاعات فيما بين هذه الدول، واستنفاذ طاقة العرب في حل عدد من الخلافات الإقليمية.
- ✓ فقدان آليات فعالة للعمل العربي المشترك.
- ✓ تفشي ما يسمى بظاهرة الإرهاب، مما سمح للدول الكبرى من التدخل في شؤونها تحت غطاء حماية الأقليات.

الفرع الثاني:التحديات الإقليمية و الدولية

- ✓ تحديات الكيان الصهيوني المحتل للأراضي العربية.
- ✓ بث التفرقة بين الدول العربية.
- ✓ محاولات الهيمنة و الأطماع في ثروات الوطن العربي.
- ✓ تدخل الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول العربية و إضعاف الدور العربي في الساحة الدولية.
- ✓ العولمة و سلبياتها التي كرست الهيمنة على الوطن العربي، وذلك من خلال:

1-إضعاف جامعة الدول العربية.

2-تقسيم الدول العربية إلى شرقية و مغربية و خليجية و استبعاد أقطار أخرى.

3-عدم احترام حقوق الإنسان.

4-نسف التعاون الاقتصادي العربي.

5-سياسات المقاطعة و الحصار و الابتزاز.

خلاصة:

حتى تصل الدول العربية إلى تحقيق تنمية حقيقية تعود عليها بالنفع وعلى المواطن العربي بالذات يجب أن توفر عدة خصائص و متطلبات رئيسية، نوجزها فيمايلي:

-أن تكون التنمية عملية تطوير حضاري شامل لكل المجالات.

-أن تكون تنمية حقيقية ترقى فعلا بحياة الإنسان كالقضاء على الفقر و البطالة و تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد و تقليل من حدة التضخم و كذا من حجم المديونية الخارجية.

-أن يتحرر الاقتصاد العربي من التبعية بأشكالها المختلفة.

-أن تواجه بكفاءة و بحسم كافة التحديات.

-أن تتوفر لديها عوامل الاستمرار معتمدة على السوق الداخلي، والتوزيع العادل للدخل بين السكان.

-ضرورة مشاركة جماهير الشعب في الأقطار العربية في عملية صنع القرارات من خلال الديمقراطية الحقيقية.

بالإضافة إلى كل ما سبق و رغم كل المقومات المتاحة أمام الدول العربية لمواكبة التطورات العالمية، إلا أن غياب الإرادة السياسية و عدم التقدم في مسار التكامل، حال دون الوصول إلى تنمية حقيقية في هذه الدول تجعلها تبوء بمكانة تليق بها مقارنة مع الدول الأخرى المتقدمة.

خاتمة

لقد مرت الدول العربية بالعديد من المحاولات لإنشاء تكتل اقتصادي واحد يجمعها ويخدم مصلحتها، و الذي بدا بإنشاء جامعة الدول العربية، فضلا عن إنشاء السوق العربية المشتركة وصولا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك من اجل تدعيم علاقاتها الاقتصادية والاستفادة من مزايا التعاون الاقتصادي،لكن يبقى الهدف الرئيسي من الدخول في تكتل اقتصادي واحد هو تحرير التجارة الخارجية و الدفع بعجلة النمو و التنمية الاقتصادية في هذه الدول، ويبقى مجرد حبر على ورق لا يمكن تطبيقه على ارض الواقع.

رغم كل المقومات التي تتمتع بها الدول العربية، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ هدفها المنشود بسبب عدم وجود إرادة قوية من قبل أصحاب السلطة في هذه الدول بالإضافة إلى مجموعة من العقبات والمشاكل التي سبق وان تطرقنا لها في عرض الموضوع حالت دون ذلك.

أما فيما يخص موضوع التنمية في الوطن العربي، فقد تبين لنا أنها لن تتحقق إلا إذا قامت جميع الدول العربية بإصلاح أنظمتها السياسية والاقتصادية بشكل يجعلها تتلاءم ومجموعة المتغيرات التي تحدث في العالم، ضف إلى ذلك ضرورة أن تطور هذه الدول من كياناتها المؤسساتية، والتركيز على نوعية النمو وليس فقط على معدلاته والسعي كذالك لنزع هيمنة القطاع العام على مختلف الميادين وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في الخطط التنموية دون تمييز أو تفرقة.

ولكي تصل الدول العربية إلى تنمية حقيقية في المستقبل تعود عليها بالنفع وعلى المواطنين بالذات أن توفر جملة من البنى القاعدية لذلك، مثل التطوير الحضاري الشامل لكافة المجالات،والرقي بحياة الإنسان وتلبية احتياجاته الأساسية. زيادة على ذلك تحرير الاقتصاد العربي من التبعية بشتى أشكالها و التوجه بكل جدية نحو إزالة كافة العقبات والتحديات التي تواجهها.

1. **<u>اختبار الفرضيات</u>:**

بعد اطلاعنا على الموضوع ارتأينا أن تكون الإجابة على الفرضيات كالآتي:

- نعم غياب الإرادة السياسية للحكام العرب هو السبب الرئيسي لعدم نجاح التعاون الاقتصادي العربي.
- إن ضعف وهشاشة الهيكل الإنتاجي لمعظم الدول العربية واعتمادها بشكل كبير على الموارد الباطنية، أدى إلى ضعف التنمية في هذه الدول.

2. <u>النتائج</u>:

_ إن اختلاف وجهات النظر السياسية و نقص الإرادة للدول العربية منعتها من القيام بتنفيذ تجمع تعاوني اقتصادي عربي، و بالتالي ضعف عملية التنمية.

_ هناك عوامل سياسية و اقتصادية وثقافية ساهمت في زيادة تشتت الدول العربية مثل الدخول في مشاريع مشتركة غير متكافئة مع الدول الكبرى.

_ ضعف الثقة بين الدول العربية، وضعف العلاقات العربية البينية،أدى إلى خلق حالة من التخوف و التحسب.

_ أن معظم الدول العربية تميل لتغليب مصلحتها على حساب باقي الدول العربية الأخرى.

_ عدم إشراك الحكومات للمجتمع المدني بصورة فعالة في وضع استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة و تنفيذها أدى ذلك إلى عرقلتها.

_ أنه مهما اتسعت إمكانات الدول العربية تبقى عاجزة عن الإيفاء بكل متطلبات النمو،خاصة في عصر الثورة العلمية و التكنولوجيا المتسارعة و المنافسة في إطار العولمة.

_ أثبتت الدراسات المتعلقة بالوطن العربي أن هناك ضعف في التخطيط التنموي الاقتصادي و الإنساني.

_ تعد البطالة من اخطر التحديات التي تواجه العملية التنموية في الوطن العري.

_ أدى استمرار الازدياد السكاني إلى زيادة الضغوط على المرافق والخدمات.

_ هناك تفاوت في مستويات الحماية الجمركية داخل المنطقة العربية، مع عدم وجود أجهزة إعلامية فاعلة لجلب الاستثمارات الأجنبية.

_ كثرة القيود غير جمركية أثرت على حرية حركة السلع و تكلفتها بين أسواق الدول العربية.

_ توزع مؤشرات التنمية البشرية في الوطن العربي على ثلاث مجاميع مجموعة التنمية البشرية المرتفعة (البحرين و الكويت و الإمارات و قطر)، ودول تقع ضمن مجموعة التنمية البشرية المتوسطة وهي(ليبيا، لبنان، السعودية، سلطنة عمان، الأردن، وتونس وسوريا و مصر و الجزائر)، ودول ضمن مجموعة التنمية البشرية الضعيفة (اليمن،جيبوتي، السودان، و موريتانيا) ولم تدرج العراق و الصومال وفلسطين لعدم توفر معلومات.

3. <u>التوصيات</u>:

- ضرورة إصلاح أنظمة الحكم في الدول العربية، للحصول على إدارة تتسم بالحيادية والاحترافية.
- ضرورة إشراك المواطنين في الأنشطة التنموية.
- يجب على الدول العربية عند صياغة نصوصها الدستورية أن تلتزم بالوضوح و الشفافية، لكي تكسب ثقة مواطنيها، وكذا كل من يتعامل معها اقتصاديا أو سياسيا.

- كما يجب عليها أن تعمل على تنسيق عملها مع بعضها البعض و على عدة جبهات لتصل إلى تطبيق سياسات اقتصادية تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي، زيادة على ذلك تحقيق درجة عالية من الانفتاح الاقتصادي وخلق جو جيد للاستثمارات الحكومية و الخاصة.
- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي و إعطائه المزيد من الأهمية في توفير التمويل الخاص بالمشاريع التنموية.
- يجب على الدول العربية التنويع من مصادر إيراداتها غير النفطية، وخفض الإنفاق الحكومي غير منتج.
- ضرورة خلق سوق كبيرة من خلال التعاون الإقليمي بين الدول العربية، ودعم منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى و توسيعها.
- ضرورة العمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.
- إبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية، ببناء جدار عربي تضامني يخدم مصالح الجميع وبشكل متوازن.
- الموازنة بين معاملة رأس المال والعمل العربي معا وكأنهما من أصل وطني في كل الدول العربية.
- الالتزام بإستراتيجية العمل العربي الاقتصادي المشترك و عقود التنمية العربية المشتركة والخطط القومية المنبثقة عنها.
- منح المشروعات العربية المتكاملة المشتركة معاملة تفضيلية اتجاه المشروعات الأجنبية في الدول العربية من حيث التسويق و التمويل.
- ضرورة إنشاء عملة عربية موحدة، تهيئ الظروف و تعالج مختلف المشاكل الاقتصادية.
- يجب أن تعمل الدول العربية أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون اقتصادي فيما بينها هو الوصول إلى وحدة اقتصادية عربية.

آفاق الدراسة:

هذا البحث يثير مجموعة من الأفكار يمكن أن تكون منطلقا لرسائل بحث جديدة نذكر منها:

1- تطوير المنظومة التعليمية في الوطن العربي ودورها في تفعيل التنمية.

2- الاستثمارات العربية البينية وانعكاساتها على التكلفة التنموية في الوطن العربي.

3- مؤسسات تمويل التنمية في الدول العربية الآفاق و التحديات المستقبلية.

4- رأس المال البشري ودوره في تفعيل التنمية في الدول العربية، دراسة مقارنة مع دول جنوب شرق آسيا.

قائمة المراجع

أولا:الكتب

1- المجدوب أسامة، العولمة و الإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2000.

2- العيسوي إبراهيم،التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها،الطبعة الثالثة، دار الشرق، القاهرة، 2003.

3- الزبري إسماعيل وآخرون، آفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، يناير 2006.

4- إبراهيم الحبيب فايز، التنمية الاقتصادية بين النظرية و واقع الدول النامية،مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1985.

5- البهي محمد ، الإسلام والاقتصاد، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1981.

6- إبراهيم مشورب ،إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة2006.

7-إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، الدار العربية للنشر والتوزيع،مصر،2002.

8-المخادمي عبد القادر رزيق ، الأزمة الغذائية العالمية- تبعات العولمة الاقتصادية و التكامل الدولي- الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة،2009.

9 - الصادق علي توفيق ،التكامل الاقتصادي العربي،الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد،القاهرة، عام 2010.

10-باتر محمد علي، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1 ، 2003.

11- جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية،عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004.

12- رونيوني فريجينيو ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1992

13- رزق عبد الله ، اقتصادات ناشئة في العالم- نماذج تنموية لافتة- دار الفرابي،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى2009.

14- زلوم عبد الحي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار،الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

15-كوزنت سيمون ،الاقتصاد بين التنمية والتخلف،دار الكاتب الحديث،سنة الطبع2011.

16- لطفي علي ، أهم المتغيرات العالمية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي،2003.

17- مانع جمال عبد الناصر ، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة،دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ط1،2007.

18- عليان عبد الرحيم خليل ،الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية : الفرص- التحديات،الرياض،معهد الإدارة العامة، 2009.

ثانيا:المجلات والرسائل الجامعية.

19- الزقوزي مفيدة خالد ، التنمية: مراجعة للمفهوم والأبعاد ومنهجية القياس،مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس، العدد7،2009.

20-الوني روبرت، التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

21-حربي عريقات و آخرون، مجلة قضايا اقتصادية و إدارية معاصرة في مطلع القرن 21 التحديات الفرص، الأفاق، الجزء1، الطبعة1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009

22-البياتي فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه مجلس كلية الإدارة و الاقتصاد،عمان،2008.

23-السعيد بوشول ،واقع التعاون الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآفاقه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

24-الحرازي محمد علي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1،2007.

25-بن علي فاطمة تواتي ،واقع وآفاق منطقة التجارة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2007.

26-حمداني محي الدين ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه(غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2009.

27- كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، جامعة فرحات عباس سطيف،2013/2012.

28- سيد احمد كبداني، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر،أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.

29- سعاد يحي ، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة(من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة،2012 / 2013.

ثالثا: الملتقيات و المؤتمرات و التقارير.

30-عبد اللطيف مصيطفى، انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، 24/23 فبراير 2011.

31-الشكري محمد ، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، الدوحة- قطر،7-8 نوفمبر 2007.

32- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2013، تحليل التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2013.

33- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2014، نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2014.

34- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2004، الفصل12.

35- حسن محمد شعبان ، إشكالية التنمية في البلدان العربية و التخطيط لها،منشورات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداء و العلوم الاجتماعية، جامعة دمشق، 2007.

مواقع الإنترنيت:

36- الانترنت: محمد حواس ، التنمية الثقافية في العالم العربي،2015/02/15،15.00.

37- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2013، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، الفصل التاسع، الانترنت2015/03/09.

38-economic statistics bulletin-2013-09/03/2015- 14 :00.

39- تقرير التنمية البشرية 2013.

http://hdr.undp.org. 02/04/2015 h09:00

40- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة والانجاز،ط2، الرياض: الأمانة العامة،2007،متاح على:<http :library.gcc-sg.org/ArabicPublish.htm>.